

زواج القاصرات والأمن الأسري

دراسة للمتخصصين في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحافظة الدقهلية

نهى إبراهيم سلامه إبراهيم خريسه*

reyadfarouk2018@gmail.com

ملخص

يعد الأمن الأسري من أهم حاجات الشعوب، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى لتحقيق الأمن لدى أفرادها وأي خلل في حياة الأسرة يؤثر سلباً على أمنها واستقرارها، والذي ينعكس بدوره على أمن واستقرار المجتمع.

لهذا سعت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين زواج القاصرات وتحقيق الأمن الأسري، وكذا معرفة المبررات الدافعة لزواج القاصرات والكشف عن مخاطره.

واعتمدت الدراسة في منهجها على المسح الإجماعي وعلى إستمارة المقابلة المفتوحة في جمع البيانات من عينة الدراسة من خلال مقابلة مباشرة مع المتخصصين في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في محافظة الدقهلية.

وتمت الإجابة عن أسئلة عدة من أهمها: ما مفهوم الأمن الأسري؟ وما مقوماته؟ ما التحديات التي تواجه أمن الأسرة؟ ما أسباب زواج القاصرات؟ ما هي تداعياته ومخاطره؟ ما الحلول المقترحة لمواجهته؟

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن الأمن الأسري هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة الحياتية والمعيشية والصحية والنفسية والثقافية.

وأن مشكلة زواج القاصرات هي إحدى إفرازات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري.

كما توصلت الدراسة إلى أن زواج القاصرات يعد أحد تحديات تحقيق الأمن الأسري من خلال تهديده الأمن الصحي والأمن التعليمي والاجتماعي والنفسى والفيزيقي للزوجات القاصرات.

الكلمات المفتاحية: زواج القاصرات - الأمن الأسري

* مدرس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

مقدمه

لم يتفق علماء الاجتماع على قضية مثلما اتفقوا على القول بأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، والأسرة عبر تاريخها تضطلع بدور رئيسي في إشباع حاجات الأفراد المادية واللامادية كالحاجة للأمن والحب فضلاً على ضبط وتنظيم المجتمع. فالأسرة هي المصدر الأول لتحقيق الأمن النفسي والاجتماعي. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور طريقاً واحداً لتكوين الأسرة وهو الزواج، باعتباره الرابطة التي يقبلها المجتمع بين الرجل والمرأة لإشباع رغبتهما الطبيعية في المعاشرة.

ويُعد الزواج من أهم الأحداث في حياة الإنسان لما يترتب عليه من آثار لها تأثير مباشر في الفرد والأسرة والمجتمع، ومن الطبيعي أن يحرص الإنسان على كل ما من شأنه أن يحفظ نفسه ومستقبله، وفي هذا الإطار فإن سن الزواج له أهمية كبرى، فالغاية الأساسية من الزواج هو الاستقرار النفسي والروحي لهذا الرباط المقدس. إلا أن الزواج كنظام تعرض لبعض التحولات والتغيرات والتي أدت إلى بروز طائفة من المشكلات الاجتماعية منها مشكلة زواج القاصرات التي تمثل مشكلة خطيرة لها آثارها على الأمن الأسري والمجتمعي.

ومن أجل ذلك تسعى العديد من الشعوب والبلدان إلى وضع التشريعات والقوانين التي تحذر من زواج الأطفال، وتشرف على تطبيقها بالفعل، وذلك من خلال تفعيل القوانين التي سنت لتحديد سن الزواج، وتغليظ العقوبات القانونية لأبائ تلك الفتيات اللواتي يخضعن لمثل هذا الظلم، والعمل على تعزيز مبادئ المساواة في الحصول على الفرص التعليمية، وتدعيم برامج وخطى التنمية المختلفة التي أقرتها حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق المرأة.

والأمن الأسري مسئولية إجتماعية مشتركة بين أفراد المجتمع والسلطة السياسية والمنظمات الحكومية وعنصر هام من عناصر الاستقرار، ويسهم تحقيق الأمن

الأسري في تحقيق تأمين الأفراد وتحررهم من الخوف وإشباع حاجاتهم المادية واللامادية في ظروف آمنة وعادلة بما يمكنهم من تنمية مجتمعاتهم وتطويرها وتقديمها، ومن هنا جاء تحديد موضوع هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

إن قضية زواج القاصرات قضية شائكة تمس الأمن القومي المصري؛ حيث تعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان، وتمثل عقبة في خطى التنمية الاجتماعية والإقتصادية.

وعلى الرغم من أن المشرع المصري حدد سن الطفولة (الطفل/الطفلة) بمن هم دون الثامنة عشرة من العمر، ومنع قانون الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ تصديق الزواج لمن هم دون الثامنة عشرة من العمر، وهنا يقصد المشرع المصري مناهضة زواج الأطفال لكونه انتهاك صريح لحقوق الطفل، حيث أنه يجبر الأطفال على تحمل مسئوليات ومواجهة مواقف ليسوا مهيين لها بدنياً أو نفسياً. (زايد، ٢٠١٠، ص٣٧)

وعلى الرغم من الزخم البحثي والاهتمام الفكري الذي يبذله العديد من الباحثين والمفكرين لمحاولة التقليل من حدة ظاهرة زواج القاصرات، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال موجودة بل ازداد انتشارها واتساعها بشكل ملفت وأصبحت تمثل خطراً كبيراً على المجتمع.

وتأتي خطورة هذه الظاهرة في تعرض الفتيات لمصاحبات الزواج المبكر كالإنجاب المبكر وما يصحبه من ارتفاع معدل وفيات الأمهات القاصرات، والطلاق، والتسرب من التعليم وتفاقم الأمية وحرمان المرأة من حقها الطبيعي في اختيار شريك حياتها، وما ينتج عن ذلك من علاقات زوجية غير مستقرة تقضي إلى زعزعة أمن الأسرة والمجتمع. (ريحان، ٢٠٠٢، ص٢)

واستنادا إلى ذلك فإن المشكلة البحثية المراد إستجلائها تتمثل فى كيفية تحقيق الأمن الأسرى من خلال الحد من ظاهرة زواج القاصرات، وهذا يحتاج إلى البحث والدراسة من جانبين، هما: دراسة وتحليل أسباب زواج القاصرات وتداعياته على أمن الأسرة، وكذا دراسة أهمية الأمن الأسرى وتحليل المقومات التى تحافظ على كيان الأسرة وأيضا تحليل التحديات التى تهدد أمنها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال طرح مشكلة على جانب كبير من الأهمية وهي أمن الأسرة، والطرح السابق للأليات المختلفة لزواج القاصرات يؤكد أهمية هذه الظاهرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية لما لها من تداعيات على أمن الأسرة والمجتمع.

فمن الناحية النظرية تسعى هذه الدراسة إلى إختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية لكل من (نظرية الدور الاجتماعي ونظرية رؤى العالم) في تفسير الأسباب الحقيقية لظاهرة زواج القاصرات، وما يترتب عليها من سلبيات ارتبطت بأمن الأسرة.

أما من الناحية التطبيقية فتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١- لفت أنظار الباحثين لموضوع أهمية الأمن الأسرى وتحدياته لنتاوله بالبحث والدراسة.

٢- تساعد هذه الدراسة على إدراك العوامل الدافعة إلى زواج القاصرات وآثاره على أمن الأسرة من وجهة نظر الخبراء في مكاتب تسوية النزاعات الأسرية.

٣- لظاهرة زواج القاصرات تداعياتها المختلفة على أمن الأسرة المصرية، وغياب الأمن الأسرى مقدمة لغياب الأمن المجتمعي على اعتبار أن الأسرة هي الوحدة الرئيسية والأساسية المكونة لأي مجتمع، فتحاول

الدراسة إلقاء الضوء على هذه التدايعات في محاولة لحلها وعرض أساليب مواجهتها والتوصل إلى مقترحات يمكن أن تساهم في القضاء أو التخفيف من حدة هذه الظاهرة وتقليل سلبياتها.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في:
طرح رؤية للتعامل مع ظاهرة زواج القاصرات كأحد تحديات تحقيق الأمن الأسري.

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

- ١- تحديد مفهوم الأمن الأسري وأهميته ومقوماته.
- ٢- الوقوف على المبررات الدافعة لزواج القاصرات.
- ٣- الكشف عن تدايعات ومخاطر زواج القاصرات على أمن الأسرة والمجتمع.
- ٤- محاولة تقديم بعض المقترحات لمواجهة ظاهرة زواج القاصرات.

تساؤلات الدراسة:

يثير البحث إشكالية رئيسية هي:

هل يمثل زواج القاصرات تحدياً لتحقيق الأمن الأسري؟
وتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما مفهوم الأمن الأسري؟ وما مقوماته؟
- ٢- ما التحديات التي تواجه أمن الأسرة المصرية؟
- ٣- ما أسباب زواج القاصرات؟
- ٤- ما هي تدايعات ومخاطر زواج القاصرات على أمن الأسرة؟
- ٥- ما الحلول والمعالجات المقترحة لمواجهة زواج القاصرات؟

الإطار النظري للدراسة:

أولاً : زواج القاصرات أسبابه وتداعياته

أ- مفهوم زواج القاصرات

الزواج Marriage: هو ميثاق تراضي وترباط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين. (سميث، ٢٠٠٩، ص ٣٢٢)

وهو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية وهو الوسيلة التي يعتمد عليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية. (الخولي، ٢٠١٦، ص ٤٩)

والزواج مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين رجل وامرأة، ويفرض عليهما نسقاً من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار الأسرة وضمان أدائها لوظائفها. (غانم، ٢٠٠١، ص ٥)

وعلى ذلك فإن عقد الزواج هو الارتباط والاتفاق التعاقد الذي يقوم بين طرفي الزواج بنية العمل والاستمرار فيما بينهما لإقامة الحياة المشتركة والبناء الأسري الذي يسمح بالإشباع الغريزي وقيام الجو العاطفي الذي يجمع بين الطرفين لتحقيق سلامة واستقرار الروابط بينهما ويضمن تربية وتنشئة الأطفال، ثمرة هذه الحياة الزوجية على أسس سليمة. وهكذا تظل العاطفة الزوجية هي العامل الحاكم والركن الأساسي في تعريف الزواج. (شكري، ١٩٩٤، ص ٤٥)

القاصرة Minor: الجمع قاصرات وهي قانوناً من لم تبلغ سن الرشد فتوضع تحت حماية وعناية وصي.

واصطلاحاً: الجاهل القاصر هو كل جاهل معذور بجهله إما لأنه غير ملتفت للمسألة التي يجهل بها، أو لأنه ملتفت لكنه غير قادر على معرفتها. (مختار، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧)

والقاصرة هي الفتاة التي لم تبلغ سن الرشد.. والقاصرة التي لم تبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية فإنها تكون في مرحلة الطفولة، أي طفلة وذلك طبقاً لحكم المادة رقم (٢) من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦، والمعدلة بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨، والتي نصت على أنه "يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سن الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة".

(<http://egy-lawiste.wordpress.com>)

زواج القاصرات Minors Marriage:

تأتي كلمة قاصر من القصور وتعني عدم الاكتمال أي أن الفتاة لم تؤهل لأداء المهام المناطة بها في الزواج، أي أنها ما زالت في مرحلة الطفولة ولم تبلغ مرحلة النضج في النواحي الجسمية والعقلية والنفسية، ولا يسمى ذلك زواجا إلا بعد عملية البلوغ من الناحية الفسيولوجية والسيكولوجية للفتاة.

وزواج القاصرات هو أحد أشكال الزواج المبكر ويعرف بأنه زواج الفتاة دون سن الثامنة عشر من العمر بما ينطوي على مخاطر عديدة قانونية وصحية ونفسية. (رمزي، ٢٠١١، ص٦٣) وكان يتم في العهود السابقة عن طريق التسنين. أما في الوقت الحاضر فقد طرأ تغيير على هذا الأسلوب، حيث لجأت بعض الأسر إلى تزويج فتياتهن القاصرات زواجا عرفياً كوسيلة للتحايل على القانون.

ويعرف زواج القاصرات أيضاً بأنه "الممارسة التقليدية والثقافية الضارة، وهو قضية أمنية إنسانية ترتبط بالعديد من الأسباب كعبء الحياة والفقير والتقاليد المتوارثة، وله العديد من الآثار السلبية على المجتمع وأمنه الصحي والتعليمي والاقتصادي". (Judith, 2015, p52)

ويعد زواج القاصرات انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمادة (١٦) الخاصة بمنع زواج الأطفال. (Manzoor, 2015, p163)

ويعرف زواج القاصرات إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: زواج الفتيات دون سن الثامنة عشر من العمر زواجاً يخضع لكافة إجراءات الزواج الرسمي فيما عدا أنه يتم من خلال عقد عرفي بمعرفة محامي، ولا يتم توثيق العقد وتسجيله في الشهر العقاري إلا بعد بلوغ الفتاة السن القانونية. ويتم أخذ شيك بمبلغ معين على الزوج لضمان حقوق الزوجة لحين توثيق العقد.

ب- زواج القاصرات: الأسباب والدوافع

زواج القاصرات ظاهرة اجتماعية قديمة في المجتمع المصري، ولهذه الظاهرة أسباب وعوامل عدة يمكن إجمالها على النحو التالي:

يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل استخداماً في تفسير التغير الذي طرأ على المجتمع، وتأثير الإقتصاد العام للمجتمع على الأنساق الأسرية يمكن أن يلاحظ من خلال مشكلة زواج القاصرات إذ أن هناك ارتباط بين الفقر والحاجة الاقتصادية وهذه المشكلة. (شربيني، ٢٠١٤، ص ٥٠)

فقد تلجأ بعض الأسر إلى زواج بناتهن دون السن القانونية حتى تخفف العبء الإقتصادي عن كاهلها نظراً لكثرة عدد أفراد الأسرة، لذلك يكون الفقر والحرمان النفسي دافعاً أساسياً نحو زواج الفتاة في سن صغيرة. (علي وقرشي، ٢٠٠٩، ص ٤٥)

ويلعب الموروث الثقافي دوراً قوياً وواضحاً في مشكلة زواج القاصرات، فقضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع كله. إنها قضية الإتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد والنسق القيمي السائد في المجتمع، بعبارة موجزة هي قضية الموروث الثقافي. (الساعاتي، ٢٠٠٤، ص ١١٧)

حيث تشكل عمليات الإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصلة في المجتمع المصري عاملاً هاماً يكبل المرأة، وهي بحكم منزلتها الضعيفة نسبياً فيما يتعلق بصنع القرار داخل الأسرة تتعرض باستمرار لأشكال من العنف

الأسري، والذي يدخل في نطاقه وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الأذى، مثل تزويج الفتيات في سن الطفولة. (زايد، ٢٠٠١، ص١٢١)

حيث تؤكد العادات والتقاليد خاصة في القرية المصرية على حتمية زواج الفتيات في سن مبكرة لأسباب تتعلق بالخوف من العنوسة أو لعوامل أخرى خاصة بالثقافة الذكورية كضمان الطاعة والخضوع داخل نطاق أسرة الزوج، أو لتعظيم معدلات الإنجاب، وتقليص فجوة السن بين الآباء والأبناء. (الحتوي، ٢٠١٦، ص١٩٨)

أما عن الأسباب الاجتماعية الدافعة إلى زواج القاصرات فتتمثل في معاناة بعض الأسر من مشكلات اجتماعية كالتفكك الأسري والانفصال والطلاق، واضطراب المناخ الأسري، مما يؤدي إلى تناقضات في الحياة الأسرية تؤثر على الأبناء، وقد تضطر الفتاة في نطاق الأسرة المفككة أن تقبل على الزواج وهي في سن صغيرة هروباً من الواقع الاجتماعي الذي تحيا في إطاره. (خليل، ٢٠٠٣، ص٤٦٠)

من ناحية أخرى قد يلعب الجهل بعواقب وتبعات الزواج المبكر للفتيات دوراً هاماً في إتمام هذا الزواج من قبل الآباء والأمهات الغير مدركين عدم قدرة الفتاة القاصر على تحمل عبء تكوين أسرة وتربية أبناء ورعاية زوج، غير ملتفتين إلى الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحق بالفتاة نتيجة هذا الزواج. (<http://islafegh.com/news/mewsitem.aspx>)

ج- زواج القاصرات: التداعيات والآثار

إذا كان زواج القاصرات زواجاً تفرضه حيثيات المجتمع التقليدية والموروثات الاجتماعية، فإن تداعياته خطيرة على أمن كافة الأصعدة المجتمعية والأسرية وذلك حين يهدد الأمن الصحي والنفسي للأسرة فالزوجة القاصرة تواجه خطراً محققاً قد يؤدي بحياتها وذلك كما في حالات الحمل المبكر نتيجة صغر سنها، وهو ما يؤدي أحياناً إلى ولادة مبكرة أو متعسرة. (علي وقرشي، ٢٠٠٩، ص٥١) مما يشكل خطراً على حياتها وحياتها طفلها خاصة تحت تأثير العادات والتقاليد التي

تطالب بسرعة الإنجاب بمجرد الزواج، هذا بالإضافة إلى أن هذه المرحلة العمرية لم يكتمل فيها النضج البدني والنفسي، مما يزيد من صعوبة مهمة الزوجة في تحمل أعباء الأسرة والحمل والولادة. (يوسف، ٢٠١٧، ص ٥٥)

ويؤكد المتخصصون في صحة البيئة والمجتمع أن الأضرار العضوية والنفسية لزواج القاصرات كثيرة ومتعددة، خصوصاً أن القاصر تحت سن ١٨ لم يكتمل نموها العضوي بشكل كامل، فمن المشكلات الصحية الأولى أمراض تمزق المهبل، وكثرة الإجهاض، وإزدياد نسبة الإصابة بهشاشة العظام وفقر الدم، ويؤكد إستشاري الصحة النفسية والعلاقات الأسرية أن الأضرار النفسية على القاصرات أشد خطراً من الأضرار العضوية، لأن الزواج المبكر بمثابة اختطاف لفتاة في مرحلة الطفولة إلى وظائف ومسئوليات جديدة أكبر من قدراتها، لذلك حين تصدم الطفلة بهذا الواقع تصاب بالاكتئاب الشديد. ويخفى على الكثيرين أن الطفلة القاصر ليست لديها رغبة أو شهوة مكتملة لممارسة العلاقة الحميمية، لذلك كثيراً ما وتجبر على ذلك تحت الضرب والإهانة، وهو ما يسفر عن أمراض نفسية متعددة .

ويؤكد الخبراء أن زواج القاصرات ينتج عنه مشكلات كبيرة أبرزها أن الزوجة لم تكتمل لديها المدركات النفسية ولم تصل للقدر الكافي الذي يؤهلها للزواج، وتحمل تبعاته وأعبائه، وبالتالي لا يكون لديها الفهم السليم لمعنى الأسرة، وإنجاب الأطفال ورعايتهم، وعندما تنجب القاصر أطفالاً فمن المؤكد أن هؤلاء الصغار لن يحصلوا على الدعم النفسي والاجتماعي الواجب. (<http://www.a:arabiya.net>)

ويحذر علماء الاجتماع من الآثار الاجتماعية لزواج القاصرات حيث يمثل هذا الزواج تضحية بحقوق المرأة في الاختيار، وحقها في التعبير عن رأيها، وحقها في الطفولة والتمتع بها، وحقها في الأمومة وما تتطلبه من رعاية

(زايد، ٢٠١١، ص ٢٠١٠)، كما يعد زواج القاصرات من الأسباب الرئيسية في عدم بقاء الفتيات في المدرسة، وهو بذلك يقضي على فرصهن في الحصول على وظائف ذات راتب أفضل ووظائف صنع القرار خارج البيت (صفوت، ٢٠١٥، ص ٨٦) كذلك أشار تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن زواج القاصرات يعد انتهاكاً واضحاً للمرأة المصرية وعائق أمام تعليم الفتاة وانخراطها في العمل كما أنه يُعد تحدياً لا يستهان به في زيادة عدد السكان بشكل عام دون وعي الأسر المصرية إلى خطورة الزيادة السكانية على الأجيال القادمة وتحقيق الاستفادة المثلى من معدلات النمو ولا بد من وجود قوة رادعة لزواج القاصرات وتفعيل القوانين الحالية بشكل سريع. (<http://m.alwafdnews>) لذلك يمثل زواج القاصرات اعتداءً على حقوق الإنسان لما يتركه من آثار صحية ونفسية واجتماعية على الفتيات، وهو ما يؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع وإستقراره.

د- زواج القاصرات: الموقف القانوني والديني

إن زواج القاصرات يُعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والطفل ويعتبر من القضايا المهمة لما يترتب عليه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة على المجتمع، وزواج القاصر هو زواج لكل من لم تبلغ الثامنة عشر عاماً، وهذا الزواج المفترض أنه مخالف للدستور المصري، حيث نصت المادة (٨٠) من الدستور المصري على أنه "يُعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشر من عمره". ومخالف أيضاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ على أنه "يُقصد بالطفل في مجال الرعاية والمنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة". ونص القانون صراحة في المادة الخامسة في فقرتها الأولى من القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية والمعدل

بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ "ألا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين الثامنة عشر سنة ميلادية. أي يمنع الزواج لمن هم دون الثامنة عشر عاماً". (www.albawabhnews.com)

ولم تقف المخالفة عند الدستور وقانون الطفل، بل تمتد هذه المخالفة إلى المواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر، حيث حظرت الفقرة الثانية من المادة (٢١) من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل، زواج الأطفال وخطبة الفتيات لكل من لا يتجاوز الثامنة عشر عاماً.

وعلى الرغم من أن زواج القاصر مخالف للدستور والقوانين والمعاهدات الدولية، فإن المفاجأة أن هذا العمل في حد ذاته لا يعاقب عليه القانون المصري، حيث لا توجد جريمة لمن قام بالزواج بقاصر أو تزويجها، وإذا قام الشخص بهذا الفعل فلا نستطيع محاكمته إلا إذا اقترن هذا الفعل بجريمة التزوير المنصوص عليها في قانون العقوبات المصري، ولا يوجد إلا تجريم وحيد مستقل لهذا الفعل منصوص عليه في المادة (٢٢٧) من قانون العقوبات المصري، وهي تعاقب عن عدم إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً فقط. فضلاً عن عقوبتها الهزيلة بالحبس أو الغرامة، وهي خاصة بالمأذون الذي يقوم بتزويجهم. (http://eleatannews.com)

ويأخذ تحايل المجتمع العديد من الأشكال لإتمام زواج الفتاة القاصر، وأشهرها صيغة الزواج العرفي دون توثيق، عبر عقد القران شفهيّاً أمام أسرة الزوجين في دور المناسبات أو المساجد، ويتم ذلك غالباً بتواطؤ مأذون شرعي لمباركة تلك الصيغة، وهو ما يطلق عليه "زواج السنة"، أما الشكل الثاني للتحايل فيتمثل في تزوير أوراق رسمية للفتاة القاصر تثبت أنها قد بلغت السن القانونية للزواج.

وأصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى رسمية تفيد بأن زواج القاصرات حرام شرعاً ومخالف قانوناً، لأنه يؤدي إلى الكثير من المفاسد والأضرار في المجتمع. وأوضحت أن الحكم الشرعي المناسب للواقع والحال والمتوافق مع الحكمة من الزواج هو حرمة زواج القاصرات، ووجوب الالتزام بالسن القانونية لزواج الفتيات، والقاعدة الشرعية تقرر أن "دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح". (www.independandantarabia.com)

وفي نفس الإتجاه أوضحت الأمين العام للمجلس القومي للأمومة والطفولة أن المجلس كثف جهود التوعية - في مكافحة زواج القاصرات - المتمثلة في حملات طرق الأبواب، والندوات، والمؤتمرات بالتنسيق مع شبكة الرائدات الريفيات المنتشرة في جميع القرى المصرية، كما خصص المجلس القومي للأمومة والطفولة خطاً هاتفياً ساخناً لنجدة الطفل، نجح في إحباط مئات الزيجات لفتيات قاصرات. (www.ivdepevdantarabia.com)

ثانياً : الأمن الأسري وأهميته ومقوماته ومهدداته أ- مفهوم الأمن الأسري

لا يوجد أدق مفهوم للأمن سوى ذلك الذي نجده في قوله تعالى: { فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا النَّبِيِّ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ }. (القرآن الكريم، سورة قريش، الأيتين ٤، ٣)

ومن أبرز ما كتب عن الأمن هو ذلك المقال الذي كتبه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في كتابه (جوهر الأمن) حيث قال: (إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء في ذلك الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة) ثم قال: (إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات في الحاضر والمستقبل). (فضيل، ٢٠١٤، ص ١٨٥)

الأمن Security: يُعرف الأمن لغوياً بأنه ضد الخوف فالأمن عدم الخوف أو زوال الخوف، والأصل هو الاطمئنان، وبزوال الخوف يستطيع الإنسان أن يعيش وهو آمن على حياته وممتلكاته. (الرازي، ١٩٨٦، ص ٢٦)

وإصطلاحاً: تباينت تعريفات الأمن لكنها في المحصلة تصب في معين واحد وتسعى لتحقيق هدف مشترك وهو توفير حياة كريمة هانئة يعيش فيها الفرد بأمن وسلام.

والأمن في أبسط تعاريفه هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي. (الحفي، ٢٠٠٩، ص ٤٢)

وقد عرفا مارتن غريفيش وتيري او كلاهان الأمن بأنه: أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى، والحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية وشرطاً مسبقاً لتتمكن من العيش بشكل محترم. (غريفيش وأوكلاهان، ٢٠٠٨، ص ٢٣١)

كما يعرف الأمن بأنه مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يتهدها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة ومستقرة ومن ضمنها أمن الأسرة وأفرادها. (شهاب وعلي، ٢٠١٨، ص ٣٢١)

والأمن هو اطمئنان الإنسان والأسرة على حياتهما وأموالهما من أي انتهاك، وان ينال الإنسان ويمارس كل حقوقه في أمن وأمان، لذا فالأمن يدل على الشمول لجميع مناحي الحياة، والأمن بكل بساطة هو التحرر من الخوف، أو الحاجة؛ بمعنى التحرر من الخوف أياً كان نوعه ومصدره، وكذا التحرر من الحاجة أياً كان نوعها ومصدرها. (الحسيني، ٢٠١٦، ص ١٦٩)

الأسرة Family:

لغوياً: الأسرة مأخوذة من الأسر، وهو القوة والشدة، ولذلك تفسر بأنها الدرع الحصين، فأعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض، ويعتبر كل منهم درعاً للآخر. وتطلق كذلك على أهل الرجل وعشيرته. (رشوان، ٢٠٠٣، ص ٢١: ٢٤)

ويعرف لندبرج الأسرة بأنها: النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني، كما أن النظم الأخرى لها أصولها في الحياة الأسرية، وأن أنماط السلوك الاجتماعي، والاقتصادي، والضبط الاجتماعي والتربية والترفيه والدين نمت أول الأمر داخل الأسرة. (بيومي، ٢٠٠٣، ص ٢١)

ويعرف أحمد زكي بدوي الأسرة بأنها: ذلك المجال الذي يحقق فيه الفرد استقراره وتماسكه مع باقي أفراد أسرته، ويتم ذلك عن طريق التفاعل الإيجابي بين الزوجين وأفراد الأسرة المبني على المحبة والمودة وإشباع الحاجات، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من أسرة لأخرى حسب طبيعة اتخاذ القرارات في الأسرة ومدى مشاركة أفراد الأسرة في ذلك. (بدوي، ١٩٨٢، ص ١٤٧)

ويعرف عاطف غيث الأسرة بأنها: جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة، يقوم بينهما رابطة زواجية مقررة وينتج عنها أبناء. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة: إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء. (غيث، ٢٠١٦، ص ١٥٧)

وتعد الأسرة جماعة إجتماعية أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيسي وليست الأسرة اساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية. (الخولي، ١٩٩١، ص ٤١)

الأمن الأسري Family Security:

تلعب الأسرة دوراً محورياً وأساسياً في تحقيق الاستقرار والطمأنينة لأفرادها، ومن ثم تحقيق الاستقرار والأمان في المجتمع، والأسرة ليست مسئولة عن تأمين الحاجات الفسيولوجية فحسب، إنما يقع على عاتقها تأمين الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية من خلال التواصل بين أفرادها.

والأمن الأسري هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية أي يشمل أمن الأسرة جميع الجوانب الحياتية، والنفسية، والمعيشية، والصحية، والثقافية، ... إلخ، وأن تمارس حقوقها في أمن وأمان، وهذه الجوانب تشكل منظومة متكاملة لأمن الأسرة، فأمن الأسرة عملية ديناميكية مستمرة.

والأمن الأسري يقوم على جانبين أساسيين هما الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، وأمن الأسرة لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على حياة أفراد الأسرة وممتلكاتهم، وهو يرتبط بالأمن الاجتماعي ويؤثر ويتأثر به بشكل عام، أو فروعه بشكل خاص، لاسيما في أفرعه، كالأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن السياسي، والأمن الثقافي ... إلخ. (الحسيني، ٢٠١٩، ص ١٧١)

وتعرف الباحثة الأمن الأسري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: إستقرار وتماسك وإستمرار الأسرة وتوفير الحماية لأفراد الأسرة وعدم شعورهم أو أحدهم بالخوف وتلبية حاجاتهم المادية والمعنوية بكافة أشكالها حتى يتسنى لهم القيام بواجباتهم والحصول على حقوقهم في ظروف آمنة وعادلة.

ب- أهمية الأمن الأسري.

أصبح مفهوم الأمن الأسري مفهوماً دولياً شائعاً، لذلك ظهرت العديد من التجارب والإجراءات العملية الهادفة إلى تفعيل هذا المفهوم.

والأمن الأسري مقوم من مقومات حياة الأسرة وأفرادها، بل مقوم من مقومات الأمن الاجتماعي بل هو المقوم الأساسي للأمن الاجتماعي للمجتمع الأكبر، ففي ظل الأمن الأسري تتم المحافظة على كيان الأسرة وتوازنها من الخلل، وبه تسود التفاعلات والعلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة والمجتمع، بل والترابط والتكامل والتعاون والتماسك بين أفراد الأسرة بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام.

(حنفي، ٢٠١٩، ص ٢٥)

والأمن الأسري ضرورة إجتماعية ومسئولية مشتركة بين جميع أفراد الأسرة، وله أهميته في الحفاظ على الأسرة من التفكك والانحيار، ويعد الأمن من الضروريات لحياة الإنسان، فمن

دون الأمن لا يستطيع الإنسان أن يستثمر جهده وفكره في الإبداع ولا يفكر في أي عمل يساهم في عملية التنمية بل يشعر بالإحباط لأن كل جهده وتفكيره متمركز حول كيفية تحقيق الأمن لنفسه أو ماله، وعليه فالأمن له أهميته في تحقيق العيش الكريم للفرد والأسرة.

والأمن الاجتماعي له أهميته لأنه يشمل جميع مجالات الحياة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك في إزالة الخوف والقلق في الحياة اليومية، كأمن الإنسان في دخله الاقتصادي الكافي، والأمن في العمل من أي إصابة أو مشكلات أثناء العمل، وأمن الإنسان على صحته من التعرض لأي إصابة مرضية، والأمن البيئي المتمثل في نقاء الهواء والماء ... إلخ والأمن من الجريمة، كالقتل أو السرقة وغير ذلك، فالأمن أساس الحياة، لأن به تتحقق الطمأنينة والاستقرار على مستوى الأسرة والمجتمع.

لذا، فإن الأمن على المستوى الخاص والعام (الفرد والمجتمع) متلازمان، أي لا يمكن الفصل بينهما لأن الفرد جزء من المجتمع والمجتمع مكون من الأفراد، فهما متكاملان فالفرد هو النواة الأولى للأسرة، ولا يمكنه ممارسة كل أعماله ونشاطاته في مجتمع تسوده الفوضى أو الاضطراب والانحراف، كذلك المجتمع هو الآخر من الصعب أن يسوده الأمن والاستقرار، وبين أفراده أشخاص منحرفون عن القيم والمعايير والقواعد والقوانين والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وأخيراً فإن العلاقة بين الأمن الأسري والأمن الاجتماعي علاقة لزوم وتلازم، لأن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلباً وإيجاباً. (الحسيني، ٢٠١٦، ص ١٧٣: ١٧٥)

ج- مقومات الأمن الأسري

لقد اهتم أغلب العلماء المنشغلين بقضايا الأسرة وشئونها بتسليط الضوء على أهم المشكلات التي تصطدم بها الأسرة والتي قد تؤدي بها في النهاية إلى فشلها وانهارها في حين لا نجد إلا القليل ممن اهتم بدراسة عوامل تحقيق نجاحها وأمنها. (حليلو، ٢٠١٣، ص٦) والمقومات التي تؤدي إلى استتباب الأمن الأسري كثيرة ومتنوعة على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع، حيث يعتمد تحقيق الأمن الأسري على توافر مجموعة من المقومات المادية والمعنوية التي تحافظ على الأمن الأسري واستمراره، وعدم تعرضه لأي خلل داخلي أو خارجي. (الحسيني، ٢٠١٦، ص١٧٨) ويمكن تقسيم مقومات الأمن الأسري إلى:

المقومات الداخلية: والمقصود بها المقومات داخل نطاق أو محيط الأسرة الداخلي وتتضمن:

الإلتزام: بمعنى أن كل فرد من أفراد الأسرة يعرف جيداً حقوقه وواجباته نحو الأسرة، فهم يضعون أسرتهم في المقام الأول ويوجهون جزء كبير من وقتهم وطاقتهم لها.

والتواصل الإيجابي: فمن أهم العناصر التي تدعم نجاح الأسرة وتحقق أمنها التواصل الإيجابي بين أفرادها ويقصد به قدرة الأفراد على التعبير عن أنفسهم بكل صراحة ووضوح وإحترام الآخرين لها. (<http://nasserclub.yoo7.com/t61-> topic)

والتوافق والانسجام بين الزوجين: وهو مرهون بجلمة من المعايير، وهي الحوار الإيجابي بين الزوجين، والذي يعد مفتاحاً مهماً للتفاهم وركناً أساسياً من أركان استمرار الحياة الزوجية وبدونه يفقد الزواج قيمته.

والتعاون والتعاطف بين أفراد الأسرة: فوجود التعاون بين أفراد الأسرة مؤشر على وجود التماسك والتعاطف بين أفرادها، وهذه العواطف الإيجابية تؤدي بدورها إلى خلق جو من الإخاء والمودة والتماسك بين أفراد الأسرة، وتنتقل بالتالي منها إلى

أفراد المجتمع، مما يساعد على تحقيق التماسك والترابط الاجتماعي بين أبناء المجتمع. (ببليطه، ٢٠١٩، ص٤٧٢:٤٧٣)

وتربية الأبناء التربوية السليمة القائمة على الانضباط: فالتربية السليمة لها دور فعال في إحساس الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، بل وإبراز دوره الفعال في الحياة الاجتماعية، وهذا مما يساهم في تعزيز أمن الفرد والأسرة والمجتمع، فلا بد من أن تركز الأسرة على غرس الأسس والمبادئ وأخلاقيات المجتمع، وأن تكون العلاقات قائمة على احترام القوانين والأعراف والأخلاق عموماً. (حنفي، ٢٠١٩، ص٢٦:٢٧) ويضاف إلى هذه المقومات أيضاً توفير الإحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة وسيادة قيمة العدل والمساواة، وتوفير الحماية لأفراد الأسرة والتماسك والترابط فيما بينهم.

المقومات الخارجية: والمقصود بها المقومات المتمثلة في البيئة الخارجية للأسرة وتشمل:

الوضع الاقتصادي للمجتمع: إن الوضع الاقتصادي المرتفع للمجتمع ينعكس إيجابياً على الحياة المعيشية على مستوى الأسرة والمجتمع، لذلك فأى خلل في الجانب الاقتصادي للمجتمع يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي للأسرة، وبالتالي يؤثر سلباً على الأمن المعيشي لها. (الحسيني، ٢٠١٦، ص١٢٥)

الإستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع: فالاستقرار السياسي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات يعد أمراً أساسياً في حفظ المجتمع من الاهتزاز أو الخلل الذي يزعزع الحياة الاجتماعية. ويهيئ المناخ الملائم لوضع وتنفيذ خطط التنمية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ، بل له أهمية في حياة الفرد والأسرة والمجتمع لأنه يؤدي إلى تحريك الحياة الاجتماعية في جميع الاتجاهات وفي جميع المجالات. (الحسيني، ٢٠١٦، ص١٨٧)

د- مهددات الأمن الأسري:

من الثابت أن الأسرة في مجتمعنا تتعرض لمجموعة من العوامل ذات التأثير السلبي على بنائها، أو تلك التي تعوقها عن أداء وظائفها وتحقيق أمنها. ويمكن عرض هذه العوامل بإيجاز فيما يلي:

١- أصبح النظام العالمي في عصر العولمة مصدر تهديد لأمن الأسرة. من هذه العوامل القيم والسلوكيات التي تبتها الفضائيات، والتي تسعى إلى تفتيت أو إضعاف منظومة القيم الأسرية.

٢ - التحولات الاجتماعية والإقتصادية التي خضع لها بناء المجتمع من العوامل التي كان لها تأثيرها على الأسرة وأدوارها. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التي ارتبطت بهذه التحولات والتي لعبت دورها في تغيير أبنية الأسرة ووظائفها.

إن جملة هذه المتغيرات (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) لها تأثيرها السلبي في حياة وأمن الأسرة أو بمعنى آخر تكدر صفو حياة وأمن الأسرة وإستقرارها. (زايد، ٢٠٠٤، ص ١٣)

بالإضافة إلى ما سبق من مهددات الأمن الأسري [المهددات الخارجية]، توجد العديد من المهددات النابعة من داخل نطاق الأسرة [مهددات داخلية]، والتي يمكن عرض عدد منها على سبيل المثال وليس الحصر كالتالي:

* المشكلات الأسرية: فالأسرة المصرية تعاني مشكلات تجل عن الحصر، والتوتر في محيط الأسرة أصبح شيئاً ملموساً، ويرجع هذا التوتر إلى عوامل أهمها: عدم توافر المقومات الأساسية لحياة الأسرة، واختلاف فلسفة كل من الزوجين في الحياة، واختلافهما في الأفق الثقافي وفي السن وفي المركز الاجتماعي؛ وطغيان شخصية أحدهما بشكل ملموس؛ وتدخل الأقارب في العلاقات الزوجية ونضيف إلى ذلك الميول الجنسية ومبلغ أثرها في زيادة حالات التوتر؛ وإنعدام العواطف أو إشتدادها (الغيرة) هذه الأمور وما إليها تصيب

الأسرة بتيارات الحرب الباردة التي تنتهي على حساب حياة الأسرة أي بتفككها وإنحلالها. (الخشاب، ٢٠٠٦، ص ٣٢٦)

ولاشك أن ما يسود الحياة الأسرية من ضغوط تنعكس آثارها على الصحة الجسمية والنفسية لأفراد الأسرة، وقد تنقل الضغوط الأسرية التي تمتد لفترة طويلة كاهل البناء الأساسي لنظام الأسرة إلى الحد الذي يفكك كيانها ويؤدي بها إلى عدم الاستقرار وعدم القيام بوظائفها. (نوبيرة وشعلان، ٢٠١٩، ص ٤٣٦)

وتعتبر قضية زواج القاصرات واحدة من أكبر التحديات التي تعوق أمن الأسرة المصرية، وتنتهك الحقوق الإنسانية المشروعة لأفراد المجتمع، وخاصة الفتيات، ومنها الحق في التعليم، والحق في تنمية القدرات، والاختيار الواعي دون إجبار لشريك الحياة، والحق في ضمان تكافؤ الزواج، وبناء علاقات أسرية سوية. (المجلس القومي للسكان، ٢٠١٤، ص ١٢)

وتنضح خطورة هذه القضية من خلال الإحصاءات، حيث كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ عن أنه في أنحاء عديدة من المنطقة العربية (ومنها مصر) يجري تزويج الفتيات في سن مبكرة من رجال أكبر منهن سناً - في أغلب الأحيان - قدرت نسبة النساء في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة ممن تزوجن وهن دون الثامنة عشر من العمر تصل حسب تقديرات اليونسيف في مصر إلى ١٧% بين العامين ١٩٨٧ - ٢٠٠٦. (زايد، ٢٠١٠، ص ١٢١)

وبلغت نسبة زواج القاصرات إلى حوالي ١٥.٨% وفقاً لعام ٢٠١٥، ووفقاً لإحصائية وضعتها جمعية حقوق المرأة عام ٢٠١٥، أكدت فيها أن نسبة زواج الأطفال في مصر تختلف من الريف إلى الحضر، إذ تبلغ نسبته ٤٢% في الحضر مقارنة ب ٥٦% في الريف. (وحيد، ٢٠١٧، ص ٦)

ووفقاً للإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ شهدت مصر تزويج ١٢٤ ألف قاصر خلال عام ٢٠١٧ (الرقيمي،

في (www.irfaaswtak.com)، وأكثر من ١١٧ ألف حالة عام ٢٠١٨ تحت سن الـ ١٨ عاماً دون أي أوراق ثبوتية، تشكل ٤٠ في المئة من إجمالي حالات الزواج بالبلاد (www.independantarabia.com) كما يُعد الزواج المبكر أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الزواجي وبالتالي حدوث الطلاق (زايد وآخرون، ١٩٩٨، ص٦٢)، حيث ترتفع معدلات الطلاق زيادة كبيرة بين المتزوجين من صغار السن - تحت العشرين عاماً - ويرجع ذلك إلى قلة الخبرة والدراية التي يتميز بها من هم في هذه السن المبكرة فضلاً عن نقص التدريب على تحمل المسؤولية. (عبد العاطي وآخرون، ٢٠٠٠، ص٨٣)

* المشكلات الاقتصادية: تعاني الأسرة من العديد من المشكلات الاقتصادية، ويمثل الوضع الاقتصادي المتردي أحد المشكلات التي تواجهها، فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها، مما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها، وقد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن يختلف الزوجان في طرائق الإنفاق وفي الأمور المتعلقة بميزانية الأسرة الذي من شأنه أن يؤدي إلى الصراع داخل الأسرة. (الخشاب، ٢٠٠٨، ص١٥٣، ١٥٤)

والفقر من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأسرة أيضاً، فالبطالة تؤثر تأثيراً مباشراً في انخفاض الدخل الاقتصادي للأسرة وهذا يؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى عجز الأسرة عن إشباع احتياجاتها؛ مما ينعكس سلباً على حياة الأسرة وأفرادها، وذلك في الجانب الغذائي، والسكني، والصحي، والتعليمي .. إلخ، وهذا يؤثر سلباً في تماسك وترابط أفراد الأسرة واستقرارها. (الحسيني، ٢٠١٦، ص١٩٤:١٩٥)

* المشكلات التربوية: مثل سوء التفاهم بين الآباء في تربية الأبناء، فقد يؤدي عدم تفاهم الآباء أثناء تربية الأبناء إلى نتائج سلبية تترك آثاراً غير طيبة لدى الطفل. فالأبوان يمثلان بالنسبة له السند المادي والعاطفي، فإذا كانت العلاقة بينهما يسودها الحب والوفاق والفهم المتبادل، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التي

يتبعانها في تربية الأبناء، فإن هذا يترك أثراً طيباً على تكوين شخصية الأبناء وعلى صحتهم النفسية، أما إذا كانت العلاقة تسودها الكراهية والخلاف وسوء التفاهم فعادة ما يشعر الأبناء بالقلق وعدم الشعور بالأمن مما ينعكس على سلوكهم وصحتهم النفسية (الهابط، ١٩٨٥، ص١٦٧)، لذا فإن سوء التفاهم بين الآباء له آثاره السلبية على الأبناء في السلوك وفي العلاقات بين أفراد الأسرة وقد ينعكس ذلك على أمن الأسرة والمجتمع.

كما أن التقصير في تربية الأبناء وفي عملية الضبط يعد من المهددات الداخلية لأمن الأسرة، فالأسرة هي الحاضنة الاجتماعية التي تحتضن الفرد منذ الطفولة، ولذلك فإن غياب أو قصور أو إهمال الأسرة في عملية تربية وتنشئة الأبناء، يسهم في توفير بيئة مواتية لتكوين شخصيات مضطربة وغير متجانسة اجتماعياً. فالتربية والضبط يحافظان على ترابط وتضامن أفراد الأسرة، بل ويحافظان على كيانها وأمنها واستقرارها من الانهيار والتفكك. (الحسيني، ٢٠١٦، ص١٩٦:١٩٧)

الدراسات السابقة

باستعراض التراث البحثي للدراسات والبحوث التي تتصل بموضوع البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من الدراسات والتي يمكن عرضها علي النحو التالي:

الدراسات المرتبطة بالأمن الأسري وهي:

دراسة خالد صلاح (٢٠١٩)

سعت الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي وتحليل الدراسات والبحوث إلى تحليل مفهوم الأمن الأسري ومقوماته وأهميته، فضلاً عن التعرف على أبرز تحديات العصر الرقمي وسلبياته، ومن ثم طرح تصور لكيفية الحفاظ على الأمن الأسري في مواجهة العصر الرقمي. (صلاح، ٢٠١٩)

دراسة نصره بليليطه (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى البحث في مفهوم الأمن الأسري من منظور اجتماعي، وتوصلت إلى ضرورة التطبيق الفعلي لمختلف الحلول للحد من المهددات التي تهدد كيان الأمن الأسري، بهدف بناء مجتمع آمن ومستقر، ذلك أن الأمن الأسري مرتبط بأمن المجتمع، فالأسرة والمجتمع متلازمان، كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر سلباً وإيجاباً. (بليليطه، ٢٠١٩)

دراسة داليا الهواري (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الأمن في تعزيز الأمن الأسري ومعرفة التحديات التي تواجهها. ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات لتسهم في رفع مستوى الأمن الأسري لتصبح أكثر فاعلية ونجاح لدعم المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن للأجهزة الأمنية دور إيجابي في تعزيز الأمن الأسري وأنها تتبع في ذلك الأساليب التوعوية والأساليب العلاجية. (الهواري، ٢٠١٩)

دراسة سمية المزين ٢٠١٨

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعوق تحقيق الأمن الأسري، واعتمدت في منهجها على المسح الاجتماعي وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وانحصر تطبيق الدراسة على عينة فرضية قوامها (٥١) من المستشارين في مراكز الاستشارات الأسرية بالرياض، وتوصلت إلى أن تحديات الأمن الأسري تتمثل في أسلوب التنشئة الاجتماعية الصارم وتدني مستوى الخدمات العامة، والفقر وارتفاع معدلات الجريمة والفساد. (المزين، ٢٠١٨)

دراسة عزيز الحسيني ٢٠١٦

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الأمن الأسري وتحديد مقوماته ومعوقاته الداخلية والخارجية، وتوصلت إلى ارتباط الأمن الأسري بأمن المجتمع وأن من

أهم معوقات الأمن الأسري: البطالة وحوادث الحريق والحروب والنزاعات والتلوث البيئي. (الحسيني، ٢٠١٦)

دراسة عبد الناصر السويطي (٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العنف الأسري وعلاقته بالشعور بالأمن، وتوصلت إلى أن هناك نتائج عكسية بين الشعور بالأمن وأشكال العنف الأسري حيث أن الشعور بالأمن يتدنى لدى أفراد العينة بسبب زيادة درجة تعرضهم لأشكال العنف الأسري. (السويطي، ٢٠١٢)

الدراسات المرتبطة بزواج القاصرات وهي:

دراسة أمل يوسف ٢٠١٧

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب والدوافع وراء الزواج قبل السن القانوني، وركزت على أهم الآثار المترتبة على هذا الزواج. وتوصلت إلى أن الفقر والموروث الثقافي وتدني مستوى الوعي الديني والقانوني والتفكك الأسري والأمية من أهم الأسباب وراء هذا الزواج المبكر. (يوسف، ٢٠١٧)

دراسة حوته حسين (٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير زواج الأطفال على الحرمان من التعليم، واعتمدت على طريقة دراسة الحالة، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أبرزها: تأثير بناء القوة داخل الأسرة على زواج الفتيات وحرمانهن من التعليم، وكذلك تأثير مهنة الوالدين والمستوى الاقتصادي والوعي الثقافي للأسرة على زواجهن في مرحلة الطفولة. (حسين، ٢٠١٧)

دراسة المجلس الأعلى للسكان بالأردن (٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم مشكلة زواج القاصرات ومدى انتشارها في المجتمع الأردني، ومعرفة أسبابها وآثارها المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر وحماية شرف الفتاة من أهم أسباب زواج القاصرات. كما أشارت النتائج إلى أن الزواج المبكر يحرم الفتيات من استكمال تعليمهن وأن من أسوأ آثار زواج القاصرات هي الآثار الصحية والنفسية السلبية التي يتركها الزواج على القاصرات. (المجلس الأعلى للسكان بالأردن، ٢٠١٧)

دراسة فتحية الحوتي (٢٠١٦)

سعت الدراسة إلى التعرف على أسباب الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية، ودور غياب المعايير الاجتماعية كآلية في إتمام هذا الزواج، وكذا محاولة الكشف عن تداعيات ومخاطر الزواج العرفي للقاصرات، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي واستعانت بأداة دراسة الحالة. واتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أسباب الزواج العرفي تتحدد في الخوف من العنوسة، وسوء المعاملة في نطاق الأسرة، وكراهية التعليم. (الحوتي، ٢٠١٦)

دراسة (Pinky Saptandari (2016)

توصلت الدراسة إلى أن زواج الأطفال ينتشر في معظم المناطق في أندونيسيا، حيث بلغ زواج القاصرات نسبة ٤٢.٥% في عام ٢٠١٥ في جاوه الشرقية. وتمتد جذور زواج الأطفال إلى التقاليد الثقافية الناجمة عن التفسير الديني وتزداد هذه الحقائق سوءا بسبب تأثيرها باللوائح التي شرعت زواج الأطفال.

كما توصلت إلى أن زواج الأطفال يشير إلى ضعف النساء والفتيات في الأسرة داخل أيولوجية النظام الأبوي المهيمنة، فعدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى ضعف الفتيات في عملية إتخاذ القرار. وأكدت الدراسة أنه يمكن مواجهة هذه المشكلة من خلال جهود شاملة تتمثل في تعديل اللوائح وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية الطفل. (Pinky.2016)

دراسة سهير عبد الجيد (٢٠١٥)

هدفت الدراسة للتعرف على أسباب الزواج السياحي وظروفه، والوقوف على المبررات الدافعة نحو هذا النوع من الزواج وأسبابه. وتتنمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية واعتمدت على أسلوب دراسة الحالة كوحدة للتحليل وقد اتخذت الدراسة (٢٠) حالة تضم القاصر والولي القائم عليها وكذلك الوسطاء كمحور للمجال البشري. وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف من هذا النوع من الزواج هو الثراء المادي وأنه فرصة لتحقيق الطموحات المادية، وتحسين مستوى المعيشة، كما أكدت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين زواج القاصرات من غير المصريين، وعملية الاتجار بالبشر من ناحية، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى. (عبد الجيد، ٢٠١٥).

دراسة B Suresh Lai 2015

تؤكد الدراسة أن نسبة ٤٥ في المائة من الفتيات في الهند يتزوجن دون ١٨ سنة، وغالبية هؤلاء الفتيات من أسر فقيرة وتحت خط الفقر، ويواجه ما يقرب من ٨٠ في المائة من هؤلاء العنف العائلي (الضرب والتهديد). كذلك يعانون من العديد من المشكلات الصحية أثناء الحمل والولادة. (B Suresh Lie, 2015).

دراسة: Yuksel Kaptanoglu 2014

هدفت الدراسة إلى معرفة الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بزواج القاصرات في تركيا، والعوامل المرتبطة بهذه الظاهرة، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل. وتوصلت إلى أن من أبرز العوامل المرتبطة بهذا الزواج هو انخفاض مستوى تعليم النساء وانخفاض مستوى المعيشة. (Kaptanoglu, 2014).

دراسة إسماعيل الزيود (٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر، وجاءت الدراسة الميدانية من خلال استبانة صُممت وتم توزيعها على عينة عشوائية بسيطة تكونت من الذكور والإناث. وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المجتمع الأردني إيجابية نحو الزواج المبكر، وأن الرغبة في التخلص من سيطرة الآباء وقسوتهم، وأن الفقر والوضع المادي المتدني للأسرة من أهم أسباب الزواج المبكر، كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن الزواج المبكر يؤدي إلى تزايد معدلات الطلاق وعدم توفر الراحة النفسية والعاطفية والاجتماعية للمرأة وانتهاك حقوقها خاصة حقها في التعليم. (الزيود، ٢٠١٢)

دراسة سجي عبد الرضا (٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والإقتصادية والنفسية التي تؤدي إلى زواج القاصرات، ومعرفة تأثيرها السلبي على المجتمع العراقي، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان. وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن المستوى العلمي له تأثير كبير على أفراد العينة، فكلما قل ساعد ذلك على إزدياد حالات الزواج المبكر للقاصرات، وأن زيادة نسبة زواج القاصرات أدت إلى زيادة معدلات الطلاق. (عبد الرضا، ٢٠١٠)

دراسة Uecker, Jeremy, E., \$ Stoke Cherles 2008

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى إنتشار زواج القاصرات في الولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وإعتمدت على أداة الإستبيان، وتم تطبيقها على عينة من المراهقين. وتوصلت إلى أن ٢٥% من النساء و١٦% من الرجال يتزوجون قبل سن الـ ١٨ عاماً وأن هذا الزواج يختلف وفقاً لعدد من السمات والخصائص، وأن الأفراد الذين يتزوجون قبل هذا السن من أسر فقيرة. (Cherles, 2008)

دراسة اليونيسيف (2005)

أكدت الدراسة أن الزواج المبكر هو عادة تقليدية ضارة. فزواج الأطفال هو إنتهاك واضح لحقوق الإنسان، ويهدد نمو الفتيات وغالباً ما يؤدي إلى الحمل المبكر والعزلة الاجتماعية. وأكدت الدراسة أيضاً أن الفتيات المتزوجات في سن مبكر يتحملن أعباء منزلية شاقة تحد من قدرتهن على اتخاذ القرارات وتحد من فرص الحياة أمامهن. وحاولت الدراسة تحديد العوامل المرتبطة بزواج الأطفال من أجل تنفيذ برامج وسياسات من شأنها الحد من انتشار هذه الظاهرة وتغيير السلوكيات المرتبطة بها. (اليونيسيف، ٢٠٠٥)

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة تبين للباحثة أن عدد الدراسات التي تناولت زواج القاصرات كثيرة، وعلى الرغم من إستفادة الدراسة الحالية منها في تشخيص أسباب الظاهرة وتداعياتها على القاصر إلا أنها تضيف إلى ما سبق تداعيات الظاهرة على أمن الأسرة. أما الدراسات التي تناولت تحديات تحقيق الأمن الأسري فهي قليلة جداً، وتكاد معظم الدراسات تتناول أثر الفقر أو أسلوب التنشئة أو العنف على الأمن الأسري، لذلك حرصت الباحثة على دراسة أثر زواج القاصرات على أمن الأسرة لتقديم إضافة علمية في مجال علم الاجتماع الأسري.

كما ترى الباحثة أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

الهدف من الدراسة: تبين أن أغلب الدراسات السابقة هدفت إلى التعرف على أسباب زواج القاصرات وتداعياته الاجتماعية والنفسية والصحية على القاصرات مثل دراسة زواج القاصرات بين الموروث الشعبي والإتجار بالبشر، ودراسة زواج الأطفال والحرمان من التعليم، ودراسة الزواج العرفي للقاصرات وغياب المعايير

الإجتماعية، ودراسة ظاهرة زواج القاصرات وجراسة زواج القاصرات فى الأردن ودراسة زواج القاصرات بين التسلع والإتجار، كذا هدفت البعض الآخر من الدراسات السابقة إلى تحليل مفهوم الأمن الأسري ومقوماته ومعوقاته مثل دراسة الامن الأسرى العربى فى ضوء تحديات العصر الرقى، ودراسة مفهوم الأمن الأسرى وأهميته فى الدراسات الإجتماعية، ودراسة تحديات الامن الأسرى من وجهة نظر المستشارين فى مراكز الإستشارات الأسرية فى الرياض، ودراسة الأمن الأسرى: المفاهيم - المقومات - المعوقات. فى حين أن الدراسة الراهنة تهدف إلى البحث فى ظاهرة زواج القاصرات وتأثيرها على الأمن الأسرى.

عينة الدراسة: اتخذت الدراسة الراهنة الخبراء فى مكاتب الاستشارات الأسرية بمحاكم الأسرة عينة للبحث وبذلك تتفق مع دراسة تحديات الأمن الأسرى من وجهة نظر المستشارين فى مراكز الإستشارات الأسرية فى الرياض فقط وتختلف مع باقى الدراسات السابقة التى اتخذت القاصرات وأولياء أمورهن عينة للبحث. **منهج الدراسة:** تتشابه الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات فى استخدام منهج المسح الإجتماعى.

أداة الدراسة: تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة الهوارى والحسينى فى استخدام أداة المقابلة فى جمع البيانات وتختلف عن باقى الدراسات التى استخدمت الاستبيان ودراسة الحالة .

وتتلخص أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فى صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة، والإسهام بتحديد مفاهيم الدراسة، ومقارنة نتائج الدراسة الراهنة بنتائج الدراسات السابقة.

الرؤى النظرية للدراسة:

تستند الدراسة فى إطارها النظرى التفسيري على نظرية الدور الاجتماعى ومقولات رؤى العالم.

نظرية الدور الاجتماعي: Theory Role

يعتبر مفهوم الدور من أعقد المفاهيم الاجتماعية، فهو نمط السلوك الذي يتوقعه الآخرون من شخص يحتل مركزاً اجتماعياً معيناً خلال تفاعله مع أشخاص يشغلون هم والآخرون أوضاعاً اجتماعية أخرى. (بدوي، ٢٠٠١، ص ٣٩٥) وهو أيضاً مجموعة من المواصفات التي تحدد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك شخص يحتل مركزاً معيناً، وأداء الدور الزواجي هو قيام كل من الزوجين بمسئوليات الدور الذي يخصه، فالرجل يقوم بمسئوليات الزوج، والمرأة تقوم بمسئوليات الزوجة في جماعة الأسرة. (الساعاتي، ٢٠٠٢، ص ٣٥)

- وترتكز نظرية الدور على مفهومين رئيسيين هما: المكانة الاجتماعية ويقصد بها أن وضع الفرد في البناء الاجتماعي يتحدد اجتماعياً وترتبط به التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع وهو الدور الاجتماعي.

الدور الاجتماعي الذي يتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور داخل النظام الذي ينتمي إليه. (زهران، ٢٠٠٣، ص ٢٦)

وتستطيع نظرية الدور تفسير زواج القاصرات كأحد تحديات الأمن الأسري حيث أن الأسرة تعتبر مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع. وهناك العديد من الأدوار ومنها دور الأب، ودور الأم، ودور الأبناء. وينطوي على مكانة الأب والأم والأبناء مجموعة من الواجبات بناءً على خبراتهم ولكي يقوموا بأدوارهم بشكل فعال حتى يسهموا في تحقيق الأمن الأسري لابد من تدريبهم وتوجيههم من قبل المؤسسات الأخرى، لذلك فزواج القاصر يؤثر سلباً على الأمن الأسري لعدم تأهيلها بشكل كاف لتحمل مسؤولية الزوجة والأم. كما أن دورها في تحقيق الأمن الأسري مرتبط بعدد من التنظيمات الاجتماعية الأخرى

كالتنظيم الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والثقافي، فعلى سبيل المثال: وجود مشكلات اقتصادية مثل الفقر في أسرة التوجيه للزوجة وكذا التسرب من التعليم ومنظومة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية تؤثر سلباً في قيام القاصر بدورها في الأسرة مما يعيق الأمن الأسري والذي بدوره ينعكس على باقي مؤسسات المجتمع الأخرى.

رؤى العالم World view:

يشير مفهوم رؤية العالم إلى الإطار الذي يقوم من خلاله كل فرد بتفسير العالم المحيط به والتفاعل معه ومع مكوناته، لذلك فإن وظيفة رؤية العالم هي وظيفة معرفية، وهي الأساس لأي نظرية معرفية وأي جهد لاكتسابها أو توظيفها. (أبو زيد، ٢٠١٣، ص ٥٥)

ومفهوم رؤية العالم يتسع ليشمل جوانب متعددة ومتكاملة في نفس الوقت من حياة الأفراد الفكرية والمعرفية والمعيارية والوجدانية والاجتماعية، ويرجع الفضل لروبرت ردفيلد في بلورة تصور مفهوم رؤية العالم وتحديد معناه وخصائصه، وهو يعرف رؤية العالم على أنها تصورات عما يجب أن يكون وعما هو كائن، وأنها تتضمن الطرق والأساليب التي من خلالها تتحد أو تتفرق الخبرات وأنماط التفكير، وأنها أيضاً الجانب المعرفي والوجداني لتلك الأشياء الموجودة في العالم. فرؤى العالم تتضمن أنماط التفكير والاتجاهات السائدة نحو الحياة. (بسيوني، ٢٠١٤، ص ٩١: ٩٢)

ويذكر كرنى أن هناك ثلاث مشاكل أساسية في دراسة رؤى العالم: المشكلة الأولى: تدور حول التصورات الذهنية والافتراضات التي تعد جزءاً من أي رؤية للعالم.

المشكلة الثانية: تتلخص في تكوين تلك التصورات الذهنية والافتراضات وماهية العلاقة بين تلك التصورات والافتراضات وبين العالم الذي تمثله.

أما المشكلة الثالثة: فهي أهم تلك المشاكل وتتعلق بتأثير رؤى العالم على السلوك وعلى الأمور العملية. (غنيم، ٢٠٠٥، ص ١٣٣)

وهذا يعني أن دراسات رؤية العالم دراسات كلية تهدف إلى الإحاطة بكل أبعاد "العالم" ولكن من وجهة نظر الشخص المبحوث وليس من وجهة الباحث. وبذلك يمكن الاستفادة من تلك الرؤى في التعرف على الآراء الخاصة بالخبراء في مكاتب الاستشارات الأسرية حول ظاهرة زواج القاصرات وتفسيرهم لأسباب التمسك به على الرغم من المخاطر والآثار السلبية المترتبة عليه ونظرتهم إلى الآخرين ورصدهم لمخاطر زواج القاصرات على أمن الأسرة.

ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة

(١) نوع الدراسة:

تتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية Descriptive studies التي تهدف إلى جمع المعلومات والحقائق، ووصفها وصفاً دقيقاً، وتسعى الدراسة الراهنة إلى رصد وتحليل ظاهرة زواج القاصرات وتأثيرها على أمن الفرد والأسرة والمجتمع.

(٢) منهج الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الإجتماعي Socail Survey mothed بإعتباره أكثر المناهج ملائمة لموضوع البحث والاهداف التي يسعى للوصول إليها، وهو أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية .

(٣) أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على المصادر المكتوبة، كالكتب المنشورة. لتحديد عدد من المحاور وهي مفهوم الأمن الأسري وأهميته ومقوماته، وطرح رؤية للتعامل مع تحديات أمن الأسرة، وكذا معرفة المبررات الدافعة لزواج القاصرات، والكشف عن مخاطره وأخيراً الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة زواج

القاصرات. وكذا اعتمدت على إستمارة المقابلة المفتوحة لجمع البيانات من عينة الدراسة من خلال المقابلة المباشرة للمتخصصين في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في محافظة الدقهلية.

٤) مجالات الدراسة:

المجال البشري: اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لجميع الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين فقط بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحافظة الدقهلية بمحكمتي شمال وجنوب الدقهلية في (١٦) مكتب للتسوية، حيث بلغ عددهم (٤٠) أخصائيًا وخبيرًا اجتماعيًا.

مجتمع البحث وعينة الدراسة :-

• محكمة شمال الدقهلية وتضم (سبعة) مكاتب تسوية منازعات أسرية وهي:

١- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة دكرنس .

٢- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة بلقاس

٣- مكتب مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة شربين

٤- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة المنزلة

٥- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة المطرية

٦- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة ميت سلسيل

٧- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة منية النصر

• محكمة جنوب الدقهلية وتضم (تسعة) مكاتب تسوية منازعات أسرية وهي:

١- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة قسم أول المنصورة

٢- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة قسم ثاني المنصورة

٣- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة مركز المنصورة

- ٤- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة طلخا
 - ٥- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة أجا
 - ٦- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة السنبلالوين
 - ٧- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة تمي الأمديد
 - ٨- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة مركز ميت غمر
 - ٩- مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة بندر ميت غمر
- وقد بلغ عدد هذه المكاتب (١٦) مكتب، تضمنت عددا من الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين، والنفسيين، والأخصائيين القانونيين، بلغ عددهم (١٣٢) أخصائي وخبير إجتماعي، وأخصائي نفسي، وأخصائي قانوني وذلك عن طريق الحصر الشامل.

المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة الميدانية على مكاتب تسوية المنازعات الأسرية الملحقه بمحكمتي الأسرة (شمال الدقهلية - جنوب الدقهلية) بمحافظة الدقهلية وعددهم (١٦) مكتب موزعة كالتالي:

- ١- مكتب تسوية محكمة دكرنس
- ٢- مكتب تسوية محكمة بلقاس
- ٣- مكتب تسوية محكمة شربين
- ٤- مكتب تسوية محكمة المنزلة
- ٥- مكتب تسوية محكمة المطرية
- ٦- مكتب تسوية محكمة ميت سلسيل
- ٧- مكتب تسوية محكمة منية النصر
- ٨- مكتب تسوية محكمة قسم أول المنصورة
- ٩- مكتب تسوية محكمة قسم ثاني المنصورة

١٠- مكتب تسوية محكمة مركز المنصورة

١١- مكتب تسوية محكمة طلخا

١٢- مكتب تسوية محكمة أجا

١٣- مكتب تسوية محكمة السنبلوين

١٤- مكتب تسوية محكمة تمي الأمديد

١٥- مكتب تسوية محكمة مركز ميت غمر

١٦- مكتب تسوية محكمة بندر ميت غمر

وقد اختير المجال الجغرافي استنادا للمبررات التالية:

١- إقامة الباحثة بأحد مراكز محافظة الدقهلية مما يسهل عملية جمع البيانات.

٢- علاقة الباحثة ببعض المحامين والأخصائيين الاجتماعيين بمحكمة دكرنس مما يسهل عمل الباحثة في الحصول على الحقائق منهم ومعرفة رؤاهم حول موضوع بحثها.

٣- موافقة بعض المسؤولين من محاكم الأسرة بمحافظة الدقهلية على إجراء هذه الدراسة.

المجال الزمني:

- استغرق إعداد الإطار النظري للبحث وتجميع الدراسات السابقة وإعداد المفاهيم حوالي شهرين من بداية أغسطس ٢٠٢٠ إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٠

- تم إعداد أدوات البحث في شهر (أكتوبر ٢٠٢٠)

- استغرق العمل الميداني ثلاثة شهور تقريبا من بداية نوفمبر ٢٠٢٠ إلى نهاية يناير ٢٠٢١

- تمت كتابة التقرير النهائي للبحث واستخلاص النتائج العامة للدراسة في شهر فبراير ٢٠٢١
 - استغرقت مراجعة البحث في شكله النهائي لغويًا وتنسيقًا حوالي شهر لتكون المدة الزمنية الكاملة للبحث تسعة أشهر.
- خصائص عينة الدراسة:**

جدول رقم (١)

يوضح توزيع الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في محافظة الدقهلية

النوع	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
السن	٢٥ - أقل من ٣٠	٣٥ > ٣٠	٤٠ > ٣٥	٤٥ > ٤٠	٥٠ > ٤٥	٥٥ > ٥٠
	ك	%	ك	%	ك	%
محل الإقامة	ريف	٢٣	٢٣	١٧	٤٠	٤٠
	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الاجتماعية	أعزب	٣١	٣١	٩	٤٠	٤٠
	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الاجتماعية	أرمل	٣١	٣١	٩	٤٠	٤٠
	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الاجتماعية	متزوج	٣١	٣١	٩	٤٠	٤٠
	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الاجتماعية	أرمل	٣١	٣١	٩	٤٠	٤٠
	ك	%	ك	%	ك	%

٥) نتائج الدراسة الميدانية

سعت الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالتساؤل الأول: ما مفهوم الأمن الأسري وما مقوماته؟

أوضحت الدراسة الميدانية رؤى الباحثين حول ماهية الأمن الأسري وهو أن تكون الأسرة وحدة متماسكة يسودها جو من الطمأنينة والهدوء.

حيث ذكرت إحدى المبحوثات أن الأمن الأسري هو وجود حالة من الاستقرار والشعور بالأمان لدى جميع أفراد الأسرة ولن يأتي الشعور بالأمان إلا إذا توفر المأكل والمشرب وسبل الحياة الأخرى، وأن الأمن الأسري لن يتحقق إلا في مجتمع آمن، حيث قال رسول الله (ص) "من أصبح منكم معافى في جسده آمناً في سريره عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها" صدق رسول الله (ص).

وذكرت إحدى المبحوثات أن الأمن الأسري هو أن يعيش أفراد الأسرة في جو تسوده المحبة والمشاعر الطيبة، وتتوفر لديهم سبل العيش الكريم. وأكد أحد المبحوثين أن الأمن الأسري هو عبارة عن تكافؤ بين الزوجين فبدون التكافؤ تنشأ المشكلات ويهتز كيان الأسرة.

كما كشفت الدراسة الميدانية أنه يمكن تحقيق أمن واستقرار الأسرة من خلال تلبية حاجات أفراد الأسرة المادية والعاطفية والصحية والتعليمية والاجتماعية وذلك عن طريق توفير متطلبات الأسرة من مأكل ومشرب ورعاية صحية، وتوفير الإشباع العاطفي والنفسي لأفرادها. كذا حصول أفراد الأسرة على قدر من التعليم، وتوفير المسكن المناسب، وقيام كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المنوط به، أيضاً لا بد من توفر التفاهم والانسجام بين الزوجين وأن يكونوا على قدر من النضج والوعي بمسئولياتهم.

حيث تقول إحدى المبحوثات أن "سعي كل طرف من أطراف الأسرة على القيام بدوره على أكمل وجه والحفاظ على الروابط الاجتماعية والاحترام المتبادل بينهم، فالحفاظ على استقرار الأسرة أساسه الاحترام وتقسيم الأدوار والسعي لبناء أسرة سعيدة".

وأكدت مبحوثة أخرى أن "كل ما يخص الأسرة هو أمان لها مثل التمسك بتعاليم الإسلام، وتوفير القدر اللازم للعيش من الماديات، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات خاصة من جانب الزوج بصفته القائد لباقي أفراد الأسرة".

وأكد أحد المبحوثين أنه لا يتحقق الأمن للأسرة من دون صلاح الآباء والأمهات فهم القدوة الأساسية للأبناء، و لن يتحقق الأمن الأسري بدون توضيح وتحديد دور كل من الأب والأم وقيام كل منهم بدوره.

ورأت مبحوثة أخرى أن الانسان سواء كان صغيرا أو كبيرا بحاجة للدفاء والحنان وعبارات الحب والمودة وهي بمثابة سلاح قوي يحقق الترابط بين أفراد الأسرة.

إن أمن المجتمع واستقراره ينطلق من الأسرة، فالأسرة هي الوحدة المحورية في بناء المجتمع، فسلامتها تعني سلامة المجتمع وتماسكه، ويؤدي ضعفها وانهارها إلى تصدع بناء المجتمع وشيوع حالات التمزق والانحراف في بنائه.

في ضوء ذلك أوضحت الدراسة الميدانية أن تحقيق الأمن الأسري له أهمية كبيرة على مستوى الأسرة والمجتمع. فعلى الصعيد الأسري أكد أن الأمن الأسري يساعد الأسرة على مواجهة صعوبات الحياة من خلال قدرة أفرادها من التقدم والنجاح. كما أن تحقيق تماسكهم وترابطهم في حال وجود مشكلات اقتصادية أو غيرها. وأن شعور أفراد الأسرة بالأمان يعد من أهم حاجات الأسرة العاطفية، فالأمن الأسري يشبع الحاجات العاطفية لأفراد الأسرة. وعلى الصعيد المجتمعي، فإن الأسرة الآمنة ينتج عنها أبناء قادرين على بناء مجتمعهم والنهوض به، كذلك فالأسرة الآمنة القويمة تحافظ على أمن المجتمع من السرقات والانحرافات الفكرية والجرائم المختلفة التي تهدد أمنه، فالأسرة الآمنة تكون مجتمع آمن.

حيث رأيت إحدى المبحوثات أن الأمن الأسري مهم جدًا لبناء مجتمع متحضر حيث أن التربية السليمة للأبناء تساعد على تنشئة جيل قوي يسعى إلى الارتقاء بمجتمعه وتحقيق نهضته وتقدمه.

ورأى مبحوث آخر أن الأمن الأسري يدعم أفراد الأسرة ويساعدهم على النجاح وتحقيق أهدافهم، فإذا لم يتحقق الأمن في محيط الأسرة لن يتمكن أحد من أفرادها من التقدم والنجاح. كما أن الأمن الأسري يساعد على النهوض بالمجتمع حيث أنه يقلل من حالات الطلاق التي أصبحت هي الحدث الأكبر في المجتمع وما يترتب عليه من خلافات انشغلت بها الأسرة بدلا من الانشغال بمستقبلها ونموها.

ورأت مبحوثة أخرى أن المجتمع يتكون من مجموعة أسر وتعد الأسرة عنوان قوة وتماسك المجتمع أو ضعفه فهي تمثل الدرع الحصين لأفرادها باعتبار كل من الزوجين درعا للآخر، فقوة الأسرة هي قوة للمجتمع، ولا حياة للأسرة إلا باستتباب الأمن في المجتمع ولا يمكن تحقيق الأمن إلا في بيئة أسرية مترابطة تعمل على حب الخير الذي يحمي المجتمع من المخاوف ويبعده عن الانحراف وارتكاب الجرائم، ولا يتحقق ذلك في المجتمع إلا في ظل أسرة واعية توفر لأفرادها الأمن النفسي والجسدي والغذائي والاقتصادي والصحي.

التساؤل الثاني: ما التحديات التي تواجه أمن الأسرة؟

أكدت الدراسة الميدانية أن ظاهرة زواج القاصرات من أبرز مؤشرات الخلل في أمن الأسرة المصرية حيث ينتج عنه العديد من الظواهر السلبية مثل التفكك الأسري والطلاق، كذلك أكدت على وجود عوامل أخرى تهدد أمن الأسرة مثل كثرة الخلافات بين الزوجين وقلة الموارد الاقتصادية والجهل وعم القدرة على إدارة الزوجين أو أحدهما لشئون الأسرة وعدم الانسجام بين الزوجين، وانشغال الزوج، ووسائل

الاتصال الجماهيرية وتأثيرها السلبي على العلاقات بين أفراد الأسرة، ومرض أحد الزوجين.

حيث أكدت إحدى المبحوثات أن أول مهدد لأمن الأسرة يتمثل في فشل أحد أفراد الأسرة خاصة الزوج أو الزوجة في القيام بدوره وتدهور العلاقة الاجتماعية بينهما وعدم القدرة على توصيل وجهه النظر بينهما والاعتماد الكلي لطرف منهم على الآخر وانشغال أي طرف منهما عن شئون الأسرة.

وأكدت إحدى المبحوثات أن أكبر مهدد لأمن الأسرة هو عدم التوافق بين الزوجين سواء بسبب فارق العمر أو التعليم أو المستوى الاجتماعي وأيضا صغر سن الزوجات وعدم قدرتهم الجسمية والعقلية على تحمل مسؤوليتهم وإدارة شئون أسرهم يعد سبب قوي في تهديد أمن الأسرة لأنه ينتج عنه كثير من المشكلات الصحية وكثير من الخلافات والمنازعات التي قد تنتهي بانفصال الزوجين وهدم الأسرة، والدليل على ذلك أن المحاكم مليئة بقضايا الطلاق والنفقة.

ورأى مبحث آخر أن المشاكل الاجتماعية والخلافات بين الوالدين وغلاء المعيشة وثقافة الوالدين والمستوى الاقتصادي والتعليمي لهما تمثل تهديد لأمن الأسرة فالنقص والعوز المادي يؤدي إلى إنشغال الأب عن متابعة أولاده ويؤدي أيضا إلى شعور الأطفال بالحرمان مما قد يدفعهم إلى السرقة والحقد على الآخرين. وأضاف بأن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير سلبي على التواصل بين أفراد الأسرة وعلى قوة الروابط بينهم مما يشكل مهدد مؤثر على أمن الأسرة.

وتؤكد إحدى المبحوثات أن مشكلة زواج القاصرات تمثل أكبر التحديات التي تواجه وتهدد أمن الأسرة، فهذه المشكلة لا تؤثر فقط على زعزعة قدرة الأسرة في القيام بدورها في تنشئة إجتماعية قوية للأبناء ولا تؤثر أيضا فقط في عدم توفر

الانسجام والتوافق بين الزوجين، ولا تؤثر على توتر العلاقات بين أفراد هذه الأسرة وبين أسرهم الأبوية بل تمتد آثارها السلبية على بقاء الأسرة ذاتها، فكثيراً ما يتم إنفصال الزوجين بعد معاناه كبيرة من الزوجة الطفلة التي تمر بمشكلات إجتماعية وصحية كثيرة.

التساؤل الثالث: ما أسباب زواج القاصرات؟

*أكدت الدراسة الميدانية أن زواج القاصرات يضع الأسرة في مهب الريح لعدم أهلية القاصر لتحمل مسئولياتها والقيام بدورها، فزواج القاصر يجبرها على تحمل مسئوليات ومواجهة الكثير من المواقف وهي ليست مهياً لها جسمانياً أو نفسياً. مما يفرز الكثير من المشكلات في إطار الأسرة. ونتيجة لعدم الوعي والنضج وعدم القدرة على مواجهة هذه المشكلات فيسود الأسرة جو من التوتر وقد ينتهي هذا التوتر بإنفصال الزوجين وهدم الأسرة.

حيث رأت إحدى المبحوثات أن الفتاة في هذه المرحلة العمرية تكون غير مهياً نفسياً ولا ثقافياً ولا جسدياً ولا عقلياً لكي تقوم بمسئولية بيت وزوج وتربية أطفال، فتتحمل عبء كبير عليها لذلك تتعرض لكثير من الخلافات والمشاكل مما يؤثر على بقاء الأسرة ويؤدي إلى إرتفاع نسبة الطلاق.

وترى مبحوثة أخرى أن الزوجة القاصر لا تستطيع تحمل أعباء الأسرة لصغر سنها وعدم قدرتها على تحمل مشقة الحمل والإنجاب وتربية الأطفال وقبل مرور فترة قصيرة نجد أنفسنا أمام مشاكل لا حصر لها والمشكلة الأكبر هي إتمام زواج القاصرات بعقود عرفية غير موثقة حيث يمنع القانون زواج من هم دون سن الثامنة عشر عاماً ويترتب على ذلك عدم قدرة القاصر على الحصول على حقوقها أو حتى إثبات نسب أبنائها.

ورأى مبحوث ثالث أن زواج القاصرات يهدد أمن الأسرة حيث أن الزوجة لاتزال في سن صغير وليس لديها الخبرة الكافية لإدارة الحياة الزوجية وأن النمو العقلي والاجتماعي لها غير مكتمل، وبالتالي لا تستطيع التعامل بشكل صحيح مع الزوج وأهله وينتج عن ذلك وجود العديد من المشاكل التي لا تستطيع مواجهتها بسبب خبرتها المحدودة. وفي هذا التوقيت تبدأ المشاكل بالتوسع ويصعب السيطرة عليها ويتم اللجوء إلى محاكم الأسرة وينتهي الأمر بالطلاق.

*وعلى صعيد آخر أسفرت الدراسة الميدانية عن عدة نتائج تتعلق بأسباب زواج القاصرات وتنوعت هذه الأسباب فمنها الاجتماعية وتمثلت في التنشئة الاجتماعية الصارمة من جانب الآباء وكثرة عدد الأبناء والخلافات والمنازعات بين الوالدين، وأسباب ثقافية تمثلت في العادات والتقاليد والأعراف السائدة التي تؤكد أن الزواج سترة للبنات وحماية لشرف أسرتهن، ويلعب التقليد والمحاكاة دور فالأم ترغب في زواج ابنتها بمجرد أن ترى فتاة صغيرة قد تزوجت وتبدأ في المقارنة بينها وبين ابنتها وتدخل في صراع يرتبط بالخوف على مستقبل بناتها وخصوصا إذا كانت الفتاة التي تزوجت قريبة من بناتها في السن.

وهناك عوامل إقتصادية مثل الفقر وفقد العائل (الأب) وكثرة عدد الأبناء وعدم توفر الإحتياجات المادية للأسرة بسبب بطالة العائل وإرتفاع الأسعار. حيث رأى أحد المبحوثين أن سوء الأحوال المعيشية للأسرة والتسرب من التعليم والعادات والتقاليد هي من أكثر الأسباب وراء زواج القاصرات خاصة في المناطق الريفية.

ورأى مبحوث آخر أن العرف هو السبب وراء الظاهرة فمعظم الناس يعتقدون أن زواج البنات ستره وأن زواجها في سن صغيرة يحميها من الخطورة عليها. وفيه ناس

بتزوج بناتها صغيرات للتخلص من مسؤولياتهم لاعتقادهم أن البنت خلقت لأن تكون زوجة.

ورأت مبحوثة أخرى أن عدم وعي الوالدين بخطورة الزواج في سن صغير هو السبب الأساسي لتزويج بناتهم، بالإضافة إلى رغبة الوالدين في زواج ابنتهم من أشخاص أغنياء من أجل تحسين الوضع المادي لهم دون الوعي بمخاطر هذه الخطوة.

ورأت مبحوثة أخرى أن المشاكل المادية والفقر الذي أحاط بكثير من الأسر تعد من أهم الأسباب الدافعة لزواج القاصرات فعندما يأتي رجل للزواج من القاصر التي تعيش في أسرة فقيرة يجبر الأب على الموافقة على إتمام هذا الزواج على الرغم من كبر سن الزوج فكأن الأب يريد التخلص منها بسبب المشاكل المادية وعدم قدرته على توفير احتياجات أسرته.

*أوضحت النتائج المتعلقة بالوسائل والآليات التي يتم بها زواج القاصرات أنه يتم بطريقة واحدة وهي الزواج العرفي. ويكون من خلال كتابة عقد زواج عرفي بمعرفة أحد المحامين أو المأذيين ثم إشهاره ، وبعد بلوغ الزوجة القاصر للسن القانوني للزواج وهو ١٨ سنة يتم الزواج الرسمي عند المأذون.

وفي ذلك أكد جميع المبحوثين أن الزواج يتم عن طريق زواج عرفي بورقة بين الزوجين ويأخذ كل زوج ورقة مع تعهد الزوج بإتمام الزواج الرسمي عند بلوغ الزوجة السن الذي أقره الدستور وهو ١٨ سنة، ويتم أخذ ورق وتعهدات على الزوج وأخذ إيصالات بصفة أمانة عند أحد الأمناء لحين إتمام توثيق الزواج.

*أما عن تأثير المناخ الأسري لأسرة القاصرة على زواج الفتيات في سن صغيرة فقد أشارت النتائج إلى أن المناخ الأسري له تأثير كبير في زواج القاصرات، فسوء

المعاملة الوالدية سواء من الأب أو الأم للأبناء، والخلافات بين الوالدين أو انفصالهما، والمستوي التعليمي والثقافي للأبوين ومستوى دخل الأسرة، عوامل تدفع الأسرة لتزويج فتياتها في سن صغيرة بالإضافة إلى رغبة الفتيات في الهروب من الأسرة ومشاكلها وأيضا الهروب من التعليم. فقد اتفق جميع أفراد عينة البحث على أن المستوى الاجتماعي والإقتصادي والثقافي وكذا الجو العاطفي والوجداني للأسرة يؤثر في ظاهرة زواج القاصرات.

فقد أكدت إحدى المبحوثات أن المناخ الأسري له تأثير في معدلات زواج القاصرات حيث أنه دائما ما تلجأ الأسرة الفقيرة لزواج البنات في سن صغيرة هروبا من أعباء الحياة.

وأكد مباحث آخر أن الفقر والحالة المادية للأسرة تجبر أو تضطر الكثير من الآباء إلى تزويج البنات في سن صغير وأيضا الجهل والأمية وعدم الوعي بخطورة الزواج في سن صغير وكذلك العادات والتقاليد مثل زواج البنت من ابن عمها وعدم تعليم البنت بخروجها من المرحلة الأولى من التعليم بهدف تستيرها.

التساؤل الرابع : ماهى مخاطر وتداعيات زواج القاصرات على أمن الأسرة ؟

*وعلى صعيد آخر أكدت الدراسة الميدانية أن لزواج القاصرات تداعيات وأثار على جميع جوانب الأمن الأسري، فزواج الفتاة القاصر وهي لم يكتمل بعد نموها الجسدي والنفسي واحدة من أكبر المشكلات التي تهدد أمن الأسرة حيث تتعرض الزوجة القاصر إلى مشكلات صحية أثناء الحمل وعند الولادة قد تؤدي إلى وفاتها كما يحدث في حالات الحمل المبكر نتيجة صغر سنها، أو أن تنجب أطفال غير مكتملي النمو أو ضعفاء البنية. وهذا يمثل خلل في أمن الأسرة النفسي والصحي. كذلك يؤدي زواج القاصرات إلى الإخلال بالأمن الفيزيقي للأسرة، فنتيجة لصغر

سن الزوجة وعدم قدرتها على التفاعل مع زوجها خاصة إذا كان يكبرها عي العمر، وعدم وعيها بدورها في الأسرة والقيام بواجباتها تجاه زوجها، تظهر المشكلات والخلافات داخل الأسرة وقد ينتج عنها الإعتداء على الزوجة بالضرب. كذلك يهدد زواج القاصرات الأمن الاجتماعي للأسرة حين تعجز الزوجة القاصر عن إثبات زواجها في حالة حدوث خلافات بينها وبين زوجها بسبب عدم توثيق هذا الزواج. وحين يحرمها زواجها من حصولها على فرصتها في التعليم وحين يحرمها من والديها ومتعة الحياة معهم وتحت رعايتهم حيث تنفصل عنهم في سن صغير كل هذه العوامل تشكل خلل في الأمن النفسي والصحي للزوجة وللأسرة.

وفي هذا السياق أكدت إحدى المبحوثات أن زواج البنات في سن صغير يؤدي إلى عدم استقرار الزواج ويؤثر على صحة القاصر ويؤدي إلى زيادة حالات الاجهاض لعدم اكتمال نموها بيولوجيا. كما أن زواج البنت ممن يكبرها سنا يعرضها للعنف من جانب الزوج ويحرمها من التعليم وكذلك يحرمها من والديها والحياة معهم حيث تنفصل عنهم في سن صغير كل ذلك يؤثر عليها نفسيا وصحيا.

وأكدت مبحوثة أخرى أن زواج القاصرات يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية وبالتالي زيادة عدد المطلقات وأيضا وجود أولاد ضعاف البنية للزوجات القاصرات. وأكد مبحث ثالث أن هناك الكثير من الأمهات المطلقات صغيرات في السن يواجهن الحياة بمفردهن في تربية الأبناء ودا بيكون في أفضل الأحوال لأن هناك بعض الحالات التي يرفض فيها الزوج إثبات نسب أطفاله فتلجأ الزوجة إلى المحكمة للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها. من ثم فزواج القاصرات يهدر حق الزوجة والأبناء لعدم وجود أوراق ثبوتية لعملية الزواج وهو بذلك يزعزع أمن الأسرة

والمجتمع معا وما يؤكد ذلك إرتفاع أعداد قضايا النسب وقضايا الطلاق وقضايا النفقة في المحاكم.

ويؤكد مبحث آخر أن كثير من الناس يجهلون عواقب الزواج المبكر والمشاكل الناتجة عنه ومنها التأثير السلبي للحمل على صحة الفتاه فى سن مبكرة وصعوبة إستكمال التعليم نتيجة زيادة المسئوليات ، بالإضافة إلى إحتمالية إنهيار الزواج بسبب الجهل وعدم القدرة على التكيف .

التساؤل الخامس : ماالحلول والمعالجات المقترحة لمواجهة زواج القاصرات ؟

*كشفت الدراسة الميدانية أنه يمكن التصدي لمشكلة زواج القاصرات من خلال العمل على عدة أبعاد أولها تشريع القوانين الصارمة التي تجرم زواج القاصرات وتكون العقوبة بالحبس لولي الفتاة ولمن قام بإتمام هذا الزواج سواء كان محامي أو مأذون. أيضا لا بد من أن تكثف وزارة الصحة حملاتها ضد زواج القاصرات من خلال التوعية بمخاطره على صحة الفتيات وحياتهن في وسائل الاعلام والتأكيد على أهمية استكمال الفتيات لتعليمهن، وأن تعمل الدولة على تحسين الدخول وزيادة المشروعات متناهية الصغر لمساعدة الأسر الفقيرة لمنع تزويج فتياتهم في سن صغيرة.

حيث أكد أحد المبحوثين أنه للحد من هذه المشكلة من خلال تفعيل دور الدولة أكثر ووضع القوانين والتدابير الملزمة ووجود عقاب صارم في حالة الزواج المبكر للبنات لأنه من أمن العقاب أساء الأدب.

وأكدت مبحوثة أخرى أن وسائل مكافحة هذه المشكلة متعددة مثل زيادة التوعية بخطورة الزواج المبكر وتأثيره على حياة الفتاة، ووضع استراتيجية متكاملة في

الإعلام لمناهضة زواج القاصرات، وعمل برامج توعية دينية وثقافية للأسرة، وسن قوانين لمعاقبة الأطراف التي تساعد في إتمام هذا الزواج.

*أكدت الدراسة الميدانية أن هناك جهود تقوم بها الدولة وأجهزة الأمن للتصدي لمشكلة زواج القاصرات، حيث أكدت إحدى المبحوثات أن مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة دكرنس الابتدائية

قد أعد ندوة للمأذيين بهدف توعيتهم والتشديد عليهم بالآثار السلبية لزواج القاصرات والتأكيد على عدم إنصياعهم لرغبة الآباء في اتمام زواج القاصرات، وأنه تم فصل شيخ جامع كتب عقد عرفي وزوج فتاة عمرها ثلاثة عشر عاما.

*أوضحت الدراسة محدودية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات الخيرية وجمعيات حقوق المرأة وجمعيات حقوق الانسان في التعامل مع الظاهرة مشكلة زواج القاصرات.

استخلاصات عامة

في ضوء الأهداف والمنهج المستخدم خلصت الدراسة الراهنة لعدد من النتائج يمكن رصدها على النحو التالي:

١- أن الأمن الأسري هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة الحياتية والمعيشية والصحية والنفسية والثقافية.

٢- للأمن الأسري أهمية كبرى فهو مقوم من مقومات بقاء الأسرة وتربطها وعدم تفككها أو انهيارها، وهو الداعم لأمن المجتمع، فلا يمكن الحديث عن مجتمع آمن دون الأخذ في الاعتبار أمن الوحدة الأساسية المكونة له وهي الأسرة.

٣- أن الأمن الأسري يقوم على جانبين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما وهما:

- المقومات الداخلية مثل التواصل الإيجابي بين أفراد الأسرة، والتوافق والإنسجام بين الزوجين، وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، والمقومات الخارجية مثل توفر الأمن داخل المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتوفير الخدمات العامة.
- ٤- الألية الوحيدة لإتمام زواج القاصرات تتمثل في كتابة عقود زواج عرفية لحين بلوغ القاصر السن القانوني للزواج.
- ٥- ثمة علاقة ارتباطية موجبة بين زواج القاصرات والمناخ الأسري، فضعف العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة أو تفككها وانفصال الأبوين يدفع الفتيات إلى الإقبال على الزواج في سن صغيرة للتخلص من دوامة العيش في أسرة مفككة تعج بالمشكلات.
- ٦- إن ظاهرة زواج القاصرات هي إحدى إفرازات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث ترتبط الظاهرة إيجابيا بتدني مستوى المعيشة والفقر وصعوبة العيش لكثير من الأسر، كما أنها ترتبط بالثقافة التقليدية الريفية التي ترى أن الزواج ستره للبنات وحماية لها من شبح العنوسة. كذلك ترتبط الظاهرة بالأوضاع الاجتماعية لبعض الأسر حيث يكون جهل الآباء والأمهات عامل مؤثر في هذه الظاهرة.
- ٧- زواج القاصرات يهدد الأمن الشامل للأسرة من خلال:
- تهديد الأمن الصحي للزوجات القاصرات الغير قادرات على مصاعب الحمل والولادة وتربية الأبناء.
 - تهديد الأمن التعليمي حيث يحرم الفتيات من استكمال تعليمهن وبالتالي حرمانهن من حقهن في فرص العمل والمشاركة بفاعلية في المجتمع.

- تهديد الأمن الاجتماعي حين يفشل هذا الزواج وينتهي بالانفصال، وحين يحرم الفتيات من حقهن في اختيار شريك حياتهن، ومن فرصهن في التعبير عن آرائهن، ومن تمتعهن بطفولتهن.
 - تهديد الأمن النفسي نتيجة الخلافات والمنازعات أثناء الزواج أو بعد الانفصال، ونتيجة عدم قدرة الفتيات على إثبات الزواج قبل بلوغهن السن القانوني أو لفشلهن في إثبات نسب أطفالهن.
 - تهديد الأمن الفيزيقي حيث تؤدي الخلافات والمنازعات بين الزوجين إلى إعتداء الأزواج على زواجهم القاصرات.
- ٨- يمكن الحد من مشكلة زواج القاصرات ومن انعكاساتها السلبية من خلال إصلاح قوانين الأسرة وتطبيق السن القانوني للزواج ووضع عقوبات رادعة لكل من يتجاوز هذه القوانين.

التوصيات والمقترحات

- ١- ضرورة وضع قوانين تجرم زواج القاصرات، والنص على جريمة لكل من يتزوج بقاصرة أو يزوجها أو يشارك في هذه الزيجة. وتغليظ العقوبة عليهم.
- ٢- ضرورة تفعيل القوانين عن طريق تحديد آليات للإبلاغ عن حالات زواج القاصرات.
- ٣- العمل على إعداد قاعدة بيانات خاصة بمشكلة زواج القاصرات تتضمن بيانات واقعية ودراسات ميدانية متعمقة تحدد أبعاد المشكلة وما يتم إنجازه حتى يتسنى تحديد الأساليب المناسبة لمواجهتها والقضاء نهائياً عليها.
- ٤- التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني - خاصة في القرى - في التصدي لهذه المشكلة وتوعية الأفراد بمخاطرها.

- ٥- ضرورة تنظيم الكثير من الندوات بمشاركة أساتذة الجامعات ورجال الدين للتأكيد على خطورة زواج القاصرات والتأكيد على حقوق المرأة في اختيار شريك حياتها.
- ٦- ضرورة تكثيف جهود الدولة من خلال وزارة الصحة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية للتوعية بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية المترتبة على زواج القاصرات.
- ٧- إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف عن تحديات الأمن الأسري والاستعانة بأهل التخصص لإعطاء حلول للتصدي لهذه التحديات.
- ٨- ضرورة التركيز على فكرة الأمن الأسري وأهميته في تحقيق نهضة المجتمع.

قائمة المراجع

١. أبو زيد. أحمد وآخرون. (١٩٩٣). رؤى العالم تمهيدات نظرية، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جامعة القاهرة.
٢. أبو زيد. أحمد وآخرون. (٢٠١٣). الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٣. بدوي. أحمد زكي. (٢٠٠١). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار لبنان، بيروت.
٤. بسيوني. همت. (٢٠١٤). الخطاب الديني وتكوين رؤى العالم عند الطفل: دراسة اجتماعية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية: المجلد الحادي والخمسون: العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٥. بليليطه. نصيره. (٢٠١٩). مفهوم الأمن الأسري وأهميته في الدراسات الاجتماعية، في: المؤتمر الدولي الثالث، "الأمن الأسري الواقع والتحديات"، المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والاسرية ICEFFS ، اسطنبول - تركيا، ٢٠-٢٢ يوليو.
٦. بيومي. محمد أحمد بيومي. (٢٠٠٣). علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية.
٧. جلي. علي عبد الرازق. (٢٠٠٥). تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٨. الحسن. إحسان محمد. (٢٠١٠). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع بالأردن.
٩. حسين. حوته حسين سعد. (٢٠١٧). زواج الأطفال والحرمان من التعليم: بحث ميداني في محافظة الجيزة، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر - ديسمبر) .

١٠. الحسيني. عبد الله أحمد صالح.(٢٠٠٦). التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن 1٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، نقلا عن: الحسيني.عزيز أحمد صالح، الأمن الأسري.
١١. الحسيني.عزيز أحمد صالح ناصر(٢٠١٦). الأمن الأسري "المفاهيم - المقومات - المعوقات"، في: مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (١٢) المجلد (١٥) أكتوبر.
١٢. الحسيني.عزيز أحمد صالح.(٢٠١٠). الأمن الاجتماعي من منظور إسلامي، مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، صنعاء.
١٣. حليلو نيليل.(٢٠١٣). الأسرة وعوامل نجاحها، في: الملتقى الوطني الثاني حول "الاتصال وجودة الحياة في الأسرة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
١٤. الحنفي.السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني.(٢٠٠٩). التعريفات، تحقيق محمد علي أبو إدريس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
١٥. حنفي.خالد صلاح حنفي.(٢٠١٩). الأمن الأسري العربي في ضوء تحديات العصر الرقمي: دراسة تحليلية في المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري "الواقع والتحديات". المركز الدولي الاستراتيجيات التربوية والاسرية ICEFFS، اسطنبول - تركيا، ٢٠-٢٢ يوليو.
١٦. الحوتي.فتحية السيد.(٢٠١٦). الزواج العرفي للقاصرات وغياب المعايير الاجتماعية: دراسة ميدانية نقدية مصرية، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤ (أكتوبر - ديسمبر).
١٧. الخشاب.سامية مصطفى.(٢٠٠٨). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ، ط ٢ .

١٨. الخشاب.مصطفى.(٢٠٠٦). علم الاجتماع ومدارسه: الكتاب الثاني (المدخل إلى علم الاجتماع)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٩. الخولي.سناء.(١٩٩١). الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٠. الخولي.سناء.(٢٠١٦). الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢١. الرازي.الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر.(١٤٠٨هـ/١٩٨٦م). مختار الصحاح، دار الكتب الجامعية، باب الهمزة أمن.
٢٢. رشوان.حسين عبد الحميد رشوان.(٢٠٠٣). الأسرة والمجتمع: دراسة في علم إجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
٢٣. رمزي.ناهد.(٢٠١١). الاتجار بالبشر وعبودية النساء في العصر الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٤. ریحان.جاسنت إبراهيم.(٢٠٠٢). الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بتنمية المرأة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
٢٥. زايد.أحمد عبد الله زايد.(٢٠٠٤). تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة، في: مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع "تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، مركز الدراسات المعرفية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٦-٢٨ سبتمبر.
٢٦. زايد.أحمد وآخرون.(١٩٩٨). إشراف: علياء شكري، الأسرة والطفولة: دراسات اجتماعية وانثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط ١.
٢٧. زايد.أحمد.(٢٠١٠). الزواج في إطار الإتجار بالبشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٨. زايد.أحمد.(٢٠١١). الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٢٩. زهران. حامد عبد السلام. (٢٠٠٣). علم النفس الاجتماعي، دار عالم الكتب، القاهرة.
٣٠. الزيود. اسماعيل. (٢٠١٢). موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر "دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٢.
٣١. الساعاتي. سامية حسن. (٢٠٠٤). المرأة وتحديات الموروث الثقافي، في: مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع "تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، كلية الآداب - جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية، ٢٦-٢٨ سبتمبر.
٣٢. الساعاتي. سامية. (٢٠٠٢). نظرية الدور وعرض تحليلي وتصور مفتوح في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة القاهرة - كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
٣٣. سعيد والحرفش. محمد شاكر وخالد عبد العزيز. (٢٠١٠). مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى.
٣٤. سليمان. رائد. (٢٠١٢). أثر الفقر على الأمن الأسري في محافظات شمال الضفة الغربية: محافظة قلقيلية أنموذجا، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (١٣٠)، القاهرة.
٣٥. سميث. شارلوت سيمور. (٢٠٠٩). موسوعة علم الإنسان، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط٢.
٣٦. السويطي. عبد الناصر. (٢٠١٢). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ١، فلسطين.
٣٧. السيد. عبد العاطي السيد وآخرون. (٢٠٠٠). علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٣٨. شربيني.فاطمة عبد السلام وآخرون.(٢٠١٤). علم الاجتماع الأسري، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣٩. شكري.علياء.(١٩٩٤). الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٤٠. شكري.علياء.(٢٠٠٣). قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للبنات والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، تقارير التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الثالث عشر، جامعة القاهرة.
٤١. شهاب وعلي.حميد وحمادي حسين.(٢٠١٨). الوسائل والأساليب الاجتماعية لتعزيز أمن الأسرة، في: المؤتمر الدولي الأول: الأمن الأسري "الواقع والتحديات"، المركز القومي للاستراتيجيات التربوية، اسطنبول- تركيا ، ١٣-١٤ أكتوبر .
٤٢. عبد الجيد.سهير صفوت.(٢٠١٥). زواج القاصرات بين التسلع والاتجار: دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر، حولية كلية الآداب - جامعة عين شمس، المجلد ٤٣ (أبريل - يونيه).
٤٣. عبد الرضا.سجى.(٢٠١٠). ظاهرة زواج القاصرات، مجلة نيوز، العراق.
٤٤. علي وقرشي.عبد الحميد محمد ومنى.(٢٠٠٩). معاناة المرأة، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة.
٤٥. غانم.محمد حسن.(٢٠٠١). الزواج العرفي: مفهوم سيكولوجي، دار آتون للنشر، القاهرة.
٤٦. غرفيتش وأوكلاهان.مارتن وتيري.(٢٠٠٨). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي.
٤٧. غنيم.محمد أحمد.(٢٠٠٥). الأنثروبولوجيا الثقافية، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
٤٨. غيث.محمد عاطف.(٢٠١٦). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤٩. فضيل.آدام فضيل.(٢٠١٤). التربية الشغوفة أمن للأسرة والمجتمع، في: مجلة دراسات تربوية، العدد الثالث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٥٠. القرآن الكريم، سورة قريش، الآيتين ٣، ٤.
٥١. المجلس الأعلى للسكان (٢٠١٧). دراسة زواج القاصرات في الأردن، المجلس الأعلى للسكان،الأردن.
٥٢. المجلس القومي للسكان.(٢٠١٤). الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر، المجلس القومي للسكان، القاهرة.
٥٣. مختار.أحمد.(٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.
٥٤. المزين.سمية عبد الرحمن.(٢٠١٨). تحديات الأمن الأسري من وجهة نظر المستشارين في مراكز الاستشارات الأسرية في الرياض، المؤتمر الدولي الأول: الأمن الأسري "الواقع والتحديات"، اسطنبول- تركيا ، ١٣-١٤ أكتوبر.
٥٥. نيرة وشعلان.راجح وفضيمة.(٢٠١٩). المناخ الأسري وعلاقته بظهور كل من الضغوط الأسرية ومواجهتها لدى الطالبات المقيمت بالاقامة الجامعية: دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو بالجزائر، في: المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية ICEFS ، اسطنبول - تركيا ، ٢٠-٢٢ يوليو .
٥٦. الهابط.محمد السيد.(١٩٨٥). التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط٢.
٥٧. الهواري.داليا محمد.(٢٠١٩). دور أجهزة الأمن في تعزيز الأمن الأسري والتحديات التي تواجهه، المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات. المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية ICEFS ، اسطنبول - تركيا ، ٢٠-٢٢ يوليو .

٥٨. يوسف. أمل محمد محمود(٢٠١٧). زواج القاصرات بين الموروث الشعبي والاتجار بالبشر: رؤية تحليلية لإحدى القرى بمحافظة الفيوم، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٥ (عدد يناير- مارس).

- 1- B Suresh Lai.(2015). Child Marriage in Indiaa: Factors and problems, International of Science and Research .
- 2- Khalid Butt Manzoor.(2015). Causes and Consequences of Child marriage in south Asia: Pakistan's Perspective, ARC search Journal of South Asian Studies , Vol (30). No (2).
- 3- Le Start, y., dubertret, and B. Lefoll.(2011). Child marriage in the united states and its association with mental health in women “ Journal of Pediatrics. Vol (128), No (3) .
- 4- Yuksel Kaptanoglu and others.(2008). Minors of Marriage: Trends in Turkey, 1978-2008, Journal of Family Issuse, vo;35 (12), oct. 2014Uecker, Jeremy, E, & Stoke Charles, E.(2008). Minors of Marriage in the U.S.A, Journal of Marriage and Family, vol.70 (4), NovUNICEF.
- 5- Early Marriage.(2005). A Harmful International Practice, UNICEF,.
- 6- Pinky Saptandari, Bulilding familysecurity to end child marriage/Saptandari/Jurnal Perempuan/Vol 21, No 1, 2016.In: <http://indonesianfeministjournal.org/index.php>

١- <http://egylawiste.wordpress.com> (٢٠/٦/٢/١٢)

٢- akhbarelyom.com

٣- وحيد.سارة.(٢٠١٧). بواية فيتو ، ص ٦ ، نشر في ١٦/٣/٢٠١٧ .

٤- <http://elwatannews.com>

٥- أبو القمصان.نهاد.(٢٠١٧). زواج القاصرات ليس جريمة، الجمعة ٦ أكتوبر.

٦- أبو شامة.عبد الرحيم.(٢٠١٨)الإحصاء يكشف: ١١٨ ألف حالة زواج

للقاترات تعادل ٤٠% من حالات الزواج في مصر، السبت ١٠

فبراير.جريدة الوفد الرقمية <Http://m.alwafdnews> .

- ٧- أبوبكر. عبد الرحمن. (٢٠٢٠). الأعراف المصرية تتحدى قوانين زواج القاصرات، الأحد ٢٦ يوليو، العربية انديبننت www.independentarabia.com
- ٨- حلمي. غادة. (٢٠١٩). زواج القاصرات من أنماط الإتجار بالبشر، الإثنين ٢٥ مارس
- ٩- الحمد حامد الإسلام اليوم، الفقه الإسلامي <http://islafegh.com/news/newsitem.aspx>
- ١٠- الرقيمي. غمدان. (٢٠١٩).
- ١١- زواج القاصرات "الفقه أقوى من القانون"، في افريل ٢٠١٩- irfaaswtak.com
- ١٢- شومان. عباس. (٢٠١٩). لمنع زواج القاصرات، بوابة أخبار اليوم، السبت ٣ أغسطس.
- ١٣- عبد الحميد. أحمد يحيى. (١٩٨٨). الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٨ أو <http://nasserclub.yoo7.com/t61-topic> -
- ١٤- عبد الحميد. أشرف. (٢٠١٨). ١١٧ ألف حالة زواج لأطفال في مصر كيف حدث ذلك، ٢١ نوفمبر [Http://www.a.arabiya.net](http://www.a.arabiya.net)
- ١٥- في أزمة زواج القاصرات بمصر، في: الثلاثاء ٢١ يولييه ٢٠٢٠، جريدة اليوم السابع الإلكترونية www.youm7.com

Under age marriage as one of the challenges of achieving family security

A sociological study to see experts and specialists in family disput settlement in offices Dakahlia Governorate

Abstract

Family security is one of the most important needs in people lives. It's is the frist, institution to achieve security for its members.

Any defect in the family that negatively affects its security and stability, This study define the concept of family security and its most important components and challenges to achieving it, as well as knowledge the justificalations driving underage marriage and disclosre of its risks, in order to achive the main objective of the research, which determine the relationship between the marriag of minors and achieving family security.

It also relied on the direct interview to collect data from the study with specialists and potential experts in the family dispute settlement offices in the family courts in Dakahlia Governorate.

The study reached a set of results, through which it was found the closest security is the comprehensive security of all aspects of family life, living, health, psychological and cultural.

It also found that underage marriage is one of the challenges that hinder security of family by threatening the security of companions , educational, phychological and physical security of major wives.

Key words: Family security, Major marriage.